جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

أثر الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة (1995-2016)

مذكرة لنيل شهادة الماستر

تخصص : اقتصاد كمي

إعداد الطالبين :

بيداري هاجر

بن زرقة إلهام

إشراف الدكتور :

صغيري سيد علي

السنة الجامعية :2017 ـ 2018

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

أثر الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة (1995-2016)

مذكرة لنيل شهادة الماستر

تخصص : اقتصاد كمي

إعداد الطالبتين:

بيداري هاجر

بن زرقة إلهام

إشراف الدكتور :

صغيري سيد علي

لجنة المناقشة

تهتان مراد	**رئيسا**
رتيعة محمد	**مناقشا**
صغيري سيد علي	**مشرفا**

السنة الجامعية :2017 ـ 2018



شكر و عرفان



الشكر لله أولا، إذ وفقنا لإتمام هذا العمل، وطوع لنا إمكانات إعداده وانجازه.

وأتقدم بالشكر الجزيل وامتناننا وتقديرنا إلى الأستاذ الدكتور "صغيري سيد علي " الذي تفضل بقبوله الإشراف على المذكرة والذي نرى فيه صورة مجسمة للخير والفضل ومثالاً طيبا للبذل والعطاء و الذي غمرنا بفائض علمه وتوجيهاته القيمة التي كان لها الأثر الطيب في إخراج هذه المذكرة في صورتها النهائية.

والشكر والامتنان لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم قبول مراجعة ومناقشة هذه المذكرة.

كما لا ننسى الشكر والتقدير لكل الأساتذة الذين ساهموا في نجاح مسيرتنا الدراسية.

الإهداء

إلى من حملتني وهنا على وهن، وسهرت في صغري ، ومدت لي يد العون في الكبر، إلى نبع الحنان وعالم الأمان، وأعز ما لي في هذا الوجود أمي الحبيبة .

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء، إلى الذي لم يبخل عليّ بشيء من أجل دفعي إلى طريق النجاح إلى من أفنى من عمره السنين لأصل إلى هذا المستوى إلى أبي الغالي.

إلى من حبهم يجري في عروقي ،ويلهج بذكراهم فؤادي أخواتي أسماء نور الإيمان إشراق تغريد.

إلى كل الأصدقاء

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي.

و إلى كل الأحباب والأقارب.

أهدي ثمرة هذا البحث.

هاجر

الإهداء

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار ... إلى من علمني العطاء دون انتظار... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار... أرجو من الله أن يمدّ عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار، و ستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم و في الغد و إلى الأبد : والدي العزيز.

إلى ملاكي في الحياة ... إلى معنى الحب و إلى معنى الحنان و التفاني إلى بسمة الحياة... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي إلى أغلى الأحبة : أمي الغالية .

إلى إخوتي رفقاء دربي الذين لا طعم للحياة بدونهم أمال إسلام الدين عبد القادر يونس ياسين، معكم أكون وبدونكم لا أكون ، في نهاية دربي أريد أن أشكركم على مواقفكم النبيلة إلى من تطلعتم لنجاحي بنظرات الأمل .

إلى كل الأصدقاء

إلى كل من تسعهم ذاكرتي ، و لم تسعهم مذكرتي محبّتي وتقديري .

إلهام

الفهرس:

كلمة شكر وعرفان

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

مقدمة عامة.....أ

الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الإقتصادي

مقدمة.....02

المبحث الأول: النمو الإقتصادي (المفهوم، مقاييس النمو الإقتصادي، العوامل المؤثرة في النمو الإقتصادي..03

المطلب الأول: ماهية النمو الإقتصادي.....03

المطلب الثاني: مقاييس النمو الإقتصادي.....04

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في النمو الإقتصادي.....06

المبحث الثاني: النظريات والنماذج المفسرة للنمو الإقتصادي.....08

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في النمو الإقتصادي.....08

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية في النمو.....12

المطلب الثالث: نظرية النمو الحديثة.....19

المبحث الثالث: استراتيجيات النمو الإقتصادي.....23

المطلب الأول: إستراتيجية النمو المتوازن.....24

المطلب الثاني: إستراتيجية النمو غير المتوازن.....26

المطلب الثالث: تقييم عام لاستراتيجية نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن..... 27

خلاصة الفصل الأول..... 29

الفصل الثاني: نظرة عامة عن الحرية الإقتصادية

مقدمة الفصل الثاني.....31

المبحث الأول: ماهية الحرية الإقتصادية.....32

المطلب الأول: تاريخ فكر الحرية الإقتصادية.....32

المطلب الثاني: مفهوم الحرية الاقتصادية.....33

المطلب الثالث: طبيعة الحرية الإقتصادية في الأنظمة الإقتصادية.....34

المبحث الثاني: مقاييس الحرية الإقتصادية.....39

المطلب الأول: الإنفاق الحكومي ونزاهة الحكومة.....39

المطلب الثاني: الاستقرار المالي والعبء الضريبي.....46

المطلب الثالث: الحرية السياسية وحرية الاستثمار.....51

خاتمة الفصل الثاني.....56

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لنماذج النمو الإقتصادي في البلدان الثلاث.

مقدمة الفصل الثالث.....58

المبحث الأول: منهجية القياس الاقتصادي لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية.....59

المطلب الأول: ضبط مفهوم المصطلح.....59

المطلب الثاني: النموذج العام في تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية.....61

المطلب الثالث: النماذج الأساسية لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية.....66

المبحث الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.....68

المطلب الأول: طرق تقدير معلمات نموذج الدراسة.....68

المطلب الثاني: اختبارات تحليل الدراسة.....70

المبحث الثالث: تطبيق القياس الاقتصادي لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية.....72

المطلب الأول: صياغة النموذج و تحديد متغيراته.....72

المطلب الثاني: اختبار النموذج.....74

المطلب الثالث: تحليل نتائج النموذج.....82

خاتمة الفصل الثالث.....86

خاتمة عامة.....88

الملخص:

تعتبر الحرية الاقتصادية من أهم القضايا التي جذبت واستحوذت على تفكير الاقتصاديين، إذ أصبح للحرية الاقتصادية تأثير وأهمية كبيرة على النمو الاقتصادي لما لها من أثر كبير في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، تهدف هذه الدراسة لمعرفة العلاقة التي تربط بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي. إلى قياس أثر الحرية الاقتصادية (وذلك باستخدام مؤشر الحرية الاقتصادية) على النمو الاقتصادي لعينة من الدول تتمثل في الجزائر، تونس والمغرب للفترة (2016-1995) وذلك باستخدام نموذج بانل .

Summary:

Economic freedom is one of the most important issues that have attracted economic thinking. Economic freedom has a great impact on economic growth because it has a great impact on achieving economic and social objectives. This study aims to know the relationship between the economic freedom (using the index of economic freedom) The economic growth of a group of countries are : Algeria, Tunisia and Morocco for the period (2016-1995) using the panel model.

الكلمات المفتاحية:

النمو الاقتصادي، الحرية الاقتصادية، نموذج بانل.

قائمة الأشكال و الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال		
الرقم	**العنوان**	**الصفحة**
01	الشكل 01: تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي.	09
02	الشكل 02: نموذج مالتوس حول النمو الاقتصادي.	12
03	الشكل 03: نموذج AK	23
04	الشكل 04: الشفافية.	44
	الشكل 05: نظام النزاهة الوطني.	46

قائمة الجداول

قائمة الجداول		
الرقم	**العنوان**	**الصفحة**
01	**جدول 01: تصنيف مجتمع الدراسة.**	73
02	**جدول 02: جدول اختبار معامل تضخم التباين VIF.**	80
03	**جدول 03: ملخص تقدير النماذج.**	82

مقدمة عامة

مقدمة:

يعتبر النمو الاقتصادي عامل ضروري في تقدم الدول وتطورها، حيث عملت الدولة على تخصيص مختلف البرامج وإعادة هيكلة المنظومة الاقتصادية وخلق عوامل تحفز العملية الإنتاجية للرفع من معدل النمو الاقتصادي إذ يشكل الشغل الشاغل للدول باختلاف اقتصادياتها بحيث يعتبر الهدف الرئيسي للمجتمع ويمثل الطاقة الإنتاجية للاقتصاد فهو يعمل على تحقيق معدل مرتفع في المتغيرات الكلية كالدخل الوطني، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مما يحقق معدلا مرتفعا في الإشباع والرفاهية لأفراد المجتمع، والنمو الاقتصادي يعمل على الإسراع بمعدلات النمو للوصول إلى مستويات معيشية أعلى.

إن مفتاح النمو الاقتصادي لأي دولة يتمثل في عوامل متعددة منها التقدم التقني والتكنولوجي، مثل النمو السكاني، الاستثمار والحرية الاقتصادي، والأهم هو الاستخدام المتاح منها والاستفادة من ما هو متوفر، وتعتبر الحرية الاقتصادية عامل أساسي ومهم في النمو الاقتصادي لدى مختلف الدول باختلاف اقتصادياتها حيث شهدت دول جنوب شرق آسيا ازدهارا وصحوة اقتصادية انعكس بالإيجاب على المؤشرات الاقتصادية الكلية وذلك بتبنيها سياسة اقتصادية منفتحة بعدما كانت منغلقة لحماية اقتصادياتها وهذا أدى إلى تحقيق نمو اقتصادي، وكذلك بالنسبة لدولة الإمارات المتحدة العربية فقد شهدت نمو اقتصادي وهذا يعود لسياستها الاقتصادية المتبعة فهي تحتل مرتبة مرتفعة في الدول المتحررة اقتصاديا، فهي تتبع سياسة الأسواق الحرة أي حرية التبادل التجاري والمالي وحرية الاستثمار، وكذلك حرية العمل وبالتالي كثرة المشاريع مما شجع على السياحة، ومن بين الدول العربية التي تعتمد على المحروقات مثل الجزائر لم تحقق ما حققته الإمارات اقتصاديا وهذا يعود للحرية الاقتصادية حيث تمثل الجزائر مرتبة جد متأخرة في ترتيب الحرية الاقتصادية، كما تتمتع الجزائر بموقع جغرافي استراتيجي وبها ثروة بشرية ومادية لكن لم يتم استغلالها كما يجب فلو تم العمل على قطاعي الاستثمار والسياحة، سيرفع من

اقتصادها وهذا لن يحدث إلا إذا ارتفعت مرتبة الجزائر في الحرية الاقتصادية فارتفاع مرتبتها حتما سيؤدي إلى الارتقاء باقتصادها وهذا ما سنتطرق إليه في بحثنا.

الإشكالية:

ما هو تأثير الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة (1995- 2016)؟

الأسئلة الفرعية:

- هل يمكن تحديد نموذج قياسي للظاهرة المدروسة لهذه الدول؟
- ما هو النموذج الملائم الذي يمكن الاعتماد عليه في هذه الدراسة ؟
- هل توجد علاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي؟

الفرضيات:

- نعم يمكن تحديد وبناء نموذج قياسي للظاهرة المدروسة.
- يتم اختيار النموذج الملائم بعد جملة من الاختبارات الاحصائية والقياسية.
- نعم توجد علاقة طردية بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

- إبراز مدى أهمية الأساليب القياسية في البحث العلمي ودور نماذج الاقتصاد القياسي في تحليل وتفسير المتغيرات الاقتصادية مثل الحرية الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

- معرفة العلاقة التي تربط بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

- معرفة نوع تأثير الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي.

منهج الدراسة:

منهج استنباطي أدواته الوصف الذي يعتمد على التعاريف والتوصيف الذي يعتمد على المستقبل والتحليل الذي يعتمد على النظريات والأفكار.

منهج استقرائي أدواته الرياضيات، الإحصاء، الاستبيان والنمذجة القياسية.

حدود الدراسة:

الدراسة تخص الجانب الاقتصادي في حدود مكانية: الجزائر، تونس والمغرب، وحدود زمنية: 1995-2016.

صعوبات الدراسة:

أثناء قيامنا بهذه الدراسة واجهنا عدة صعوبات تتمثل في قلة المراجع حول موضوع الحرية الاقتصادية وقلة الدراسات السابقة التي تعالج الموضوع حول دولة (الجزائر، تونس والمغرب) وواجهنا بعض الصعوبات في إيجاد البرامج والأوامر المستخدمة في النمذجة القياسية.

الدراسات السابقة:

1- سالم بن ناصر الإسماعيلي وآخرون: **الحرية الإقتصادية في العالم العربي، تقرير سنوي ديسمبر 2015، مصر، معهد فريزر**، وقد تطرق الباحث إلى أن الحرية الإقتصادية تروج لمجموعة من النواتج الإيجابية من بينها النمو وخلق فرص العمل والرخاء.

2- جواد كاظم البكري: **أثر مؤشر الحرية الاقتصادية على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر نموذجي تونس والبحرين 1995- 2010، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العراق، 2011**، وقد تطرق الباحث إلى أثر متغيرات مؤشر الحرية الاقتصادية على مناخ الاستثمار في دولتين عربيتين (البحرين وتونس) وقد توصل البحث إلى تطابق تقدير معادلة الانحدار الخاصة بدولة البحرين مع النظرية الاقتصادية التي توضح أن هناك علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاهتمام المحلي برفع مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية.

3- Russell M. Rhine ، Thomas A. Garrett : **الحرية الاقتصادية ونمو العمالة في الولايات الأمريكية، مصرف الاحتياط الاتحادي لسانت لويس**، م.442، ع.6، مارس 2010، وقد تطرق الباحث إلى أن مؤشرات الحرية الإقتصادية تحاول قياس القيود المفروضة من قبل الحكومة في الولايات المتحدة الأمريكية.

4- James Gwartney & others: **الحرية الاقتصادية في العالم، تقرير سنوي ديسمبر 2014، ألمانيا، معهد فريزر**، وقد تطرق الباحث إلى المؤشر المنشور في الحرية الاقتصادية يقيس للعالم مدى دعم سياسات ومؤسسات البلدان للحرية الاقتصادية والأسس التي تقوم عليها الحرية الاقتصادية هي الاختيار الشخصي، تبادل طوعي وحرية دخول الأسواق والتنافس.

5- Anthony B. Kim ، Terry Miller: **مؤشر الحرية الإقتصادية، تقرير سنوي 2017، و.م.أ، مؤسسة التراث**، وقد تطرق الباحث إلى أن مؤشر الحرية الإقتصادية يتعلق حصرا بقياس الحرية في المجال الاقتصادي للحياة. وأن الحرية الاقتصادية ترتبط أيضا بالحرية المدنية والسياسية والاقتصاد الحر هو الديمقراطية بإعطاء الناس قدرا أكبر من السيطرة على حياتهم اليومية.

الفصل الأوّل

الإطار النظري للنمو الإقتصادي.

مقدمة الفصل الأول:

احتل النمو الاقتصادي مكانة مهمة في الدراسات الاقتصادية، حيث شهدت البحوث حوله تطورا ملحوظا ابتداء من النظرية الكلاسيكية التي شهدت بحد ذاتها عدة نظريات والتي تمحورت حول الدراسة و الاهتمام بالعوامل والأسباب التي تؤدي إلى النمو، وصولا إلى النظريات الحديثة، حيث أن النمو الاقتصادي هو المؤشر الأساسي للكشف إذا كانت الاختلافات والفجوة بين الدول المتقدمة والنامية في تزايد أو تناقص مع كل النظريات والدراسات حول النمو الاقتصادي وتطورها عبر الزمن وباختلاف مقاييس واستراتيجيات النمو الاقتصادي.

يركز هذا الفصل على العناصر التالية:

- النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي (المفهوم، المقاييس، العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي).
- استراتيجيات النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: النمو الإقتصادي (المفهوم، مقاييس النمو الإقتصادي، العوامل المؤثرة في النمو الإقتصادي).

تزايد الاهتمام بدراسة النمو الاقتصادي بحيث يعتبر من أهم موضوعات الاقتصاد الكلي بحيث تركز الدول على تحقيقه للنهوض بالاقتصاد، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: ماهية النمو الإقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي هو المؤشر الأساس الذي يمكن أن يكشف بسهولة عن ما إذا كانت الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية تزيد أم تقل تتسع أم تضيق، فمثلا إذا زاد معدل النمو الاقتصادي بمعدلات سريعة ومتزايدة في دولة معينة، كان ذلك دليلا واضحا على أن تلك الدولة أو هذا الاقتصاد ينمو بمعدلات نمو اقتصادي تجعله يقلل الفجوة بينه وبين باقي الدول أو الاقتصاديات المتقدمة والعكس صحيح [1].

ويقصد أيضا بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ومنه فإن النمو الاقتصادي يعني [2]:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.
- أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

كما يعرف النمو الاقتصادي النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد

[1] مصطفى يوسف كافي، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، ط1**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 543.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، قسم الاقتصاد، مصر، 2003 ،ص71-75.

معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، كما يعرف كذلك بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، أي أنه زيادة الدخل لدولة معينة. ويضيف بعض الكتاب إلى هذا التعريف شرط استمرار هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن، وذلك للتمييز بين النمو والتوسع الاقتصادي (Expansion économique) الذي يتم لفترة قصيرة نسبيا[1].

يحقق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة قدرة الوطن على إنتاج البضائع والخدمات. وكلما كان معدل نمو الاقتصاد الوطني أكبر من معدل نمو السكان كلما كان أفضل. لأن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد [2].

المطلب الثاني: مقاييس النمو الإقتصادي.

مقاييس النمو الاقتصادي هي مختلف الوسائل والمعايير التي من خلالها نستطيع التعرف على ما حققه المجتمع من نمو اقتصادي.

1- الناتج الحقيقي:

يشير إلى الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة، وهو أساس القياس لمعد النمو الاقتصادي، هذا الأخير الذي يمثل التغير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوما على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية المنسوب إليها القياس.

إلا أن هذا المقياس رفضه البعض، ذلك لأن زيادة الدخل أو (نقصه) قد يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية (أو سلبية) فزيادة الدخل القومي لا يعني النمو اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر.

2- الدخل القومي الكلي المتوقع:

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي فقد يكون لدى الدولة موارد

[1] سيدي محمود ولد سيدي محمد، **المشاكل الهيكلية للتنمية**، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، 1995، ص 90.

[2] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)**، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 12.

كامنة غنية كما يتوافر لها الإمكانيات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما يلفته من تقدم تقني في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل[1].

3- **متوسط نصيب الفرد:** وهو أكثر المعايير استخداما وصدقا بحسب الكثير من الاقتصاديين، غير أن قياسه وإحصاءه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، كتلك القائمة على حسابه انطلاقا من الإجمالي السكاني، أو تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج، وفي هذا الشأن اعتقد "chorles kindleberger" أن اهتمام التنمية يجب أن يوجه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة، وأما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون بمعيار موسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية، حيث[2]:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t - \text{الدخل الحقيق االفرد } (t-1)}{\text{الدخل الحقيقي االفرد للفترة } (t-1)}$$

يستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين ولا يصلح لقياس معدل النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة، حيث تستخدم مؤشرات أخرى.

4- **معادلة singer**: حيث في سنة 1952 وضع singer معادلة النمو الاقتصادي التالية:

D=SP-R، حيث أن: D هي معدل النمو السنوي للدخل الفردي S هو معدل الادخار الصافي، أما P فهي إنتاجية رأس المال، R معدل نمو السكان، حيث افترض singer أن S=6% من الدخل الوطني، P=0.2% وR=1.25 فإن معدل النمو السنوي للدخل الفردي هو D=0.5% وهو ما يوضح أن دخل الفرد

[1] بناني فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص 5.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، ناصف إيمان عطية، **مرجع سابق**، ص 88.

في البلدان يتدهور رغم أن افتراضات singer كانت صادقة في عهده، وهي كذلك حاليا لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض هذه البلدان أكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة[1].

المعدلات النقدية للنمو:

أ- معدلات النمو بالأسعار الجارية: يصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات المحلية لفترة قصيرة، حيث يتم قياس معدل نمو الاقتصاد الوطني استنادا إلى بيانات خاصة به سنويا.

ب- معدلات النمو بالأسعار الثابتة: ويتم ذلك لاستبعاد أثر تغير الأسعار على المدى الطويل ويصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترة زمنية طويلة.

ج- معدلات النمو بالأسعار الدولية: ويستخدم عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية، حيث لا يمكن الاعتماد على التقييم بالعملات المحلية، نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر.

د- المعدلات العينية للنمو: وتعبر عن مدى التحسن في نصيب الفرد من الخدمات العينية إذ أنه نظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل عدد الأطباء لكل ألف نسمة عدد أسرة المستشفيات لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من السلع والمواد الغذائية[2].

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في النمو الإقتصادي

هناك العديد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي أي تلك العوامل التي تعمل على إحداث النمو ومن أهمها:

1) رأس المال المادي:

وينطوي رأس المال المادي على كل أصل منتج، وينتج سلعا أخرى كالآلات والمعدات بالإضافة إلى التجهيزات

[1] كيداني سيد أحمد، **مرجع سابق** ، ص 23.

[2] محي الدين حمداني، **مرجع سابق**، ص 9-10.

والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء زراعية أو صناعية أو خدمية، ورأس المال في أي دولة أو أي اقتصاد هو عبارة عن كمية رأس المال في تلك الدول أو الاقتصاد في لحظة معينة Stock K، أي يعبر عما تملكه الدولة من مباني ومعدات وآلات في تلك اللحظة، وهذا الموجود من رأس المال يمكن أن يتغير عبر الزمن. ومن ناحية أخرى يلاحظ أن عملية الإضافة إلى الموجود من رأس المال يشار إليها بعبارة "التكوين الرأسمالي " وبالتالي فإن التكوين الرأسمالي capital Accumulation هو عملية تراكمية، تضاف من سنة لأخرى وهي تكشف عن معنى الاستثمار Investment فالاستثمار في النهاية لا يعدو عن كونه مقدار الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية التي تمت فالاستثمار هو المرادف لعملية التكوين الرأسمالي، حيث يعبر عن الزيادة في رأسمال المجتمع.

الفرق بين الموجودات من رأس المال في نهاية العام عما كانت عليه في بداية العام، أي أن الاستثمار يمثل في النهاية مقدار الإضافة إلى رأسمال المجتمع.

2) رأس المال البشري:

يعتبر النمو السكاني والزيادة السكانية في قوة العمل عامل موجب تقليدي في حث النمو الاقتصادي، فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر من عدد العمال المنتجين[1]. ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني زيادة في القوى الشرائية من خلال حجم الأسواق المحلية. ومع ذلك فهناك خلاف على ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أو سالب على النمو الاقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل، حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية. وتتوقف هذه القدرة بصورة كبيرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي و مدى توافر العوامل المرتبطة مثل المهارات الإدارة والتنظيم .

3) التقدم التكنولوجي:

[1] معاذ صغير، **مرجع سابق** ، ص 40.

الذي يعتبر أهم عنصر للنمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، حيث يمكن أن يؤدي إما إلى خلق تكنولوجيا موفرة للعمل، أو لرأس المال مع الحفاظ على مدخلاتها من العناصر الأخرى ولكن بمخرجات مرتفعة للناتج الكلي[1].

المبحث الثاني: النظريات والنماذج المفسرة للنمو الإقتصادي.

هناك الكثير من المدارس الفكرية التي ناقشت النمو الاقتصادي وحاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميّز الكثير منها، حيث كل نقائص نظرية نقطة انطلاق لنظرية أخرى.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في النمو الإقتصادي.

هناك عدة نظريات تناولت هذا الجانب وذكر منها:

1-1 نظرية آدم سميث:

يرى آدم سميث في كتابه ثروة الأمم أن النمو يتمثل في تقسيم العمل وتراكم رأس المال اللذان يشجعان ويحفزان على زيادة الثروة، ذلك لأن تقسيم العمل يمكن من زيادة الإنتاجية، وأن ذلك يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الثروة [2]، وقد استخدم سميث مثال الدبابيس ليبين أن (تقسيم العمل) أي التخصص في العمل يؤدي إلى زيادات هائلة في المخرجات. وتبدو صناعة الدبابيس صناعة تافهة لكنها في الحقيقة صناعة شديدة التعقيد، إذ يجب سحب السلك وجعله مستقيما وقطعه وتدبيبه ويجب أن تكون قمة الدبوس مسطّحة، ولذا

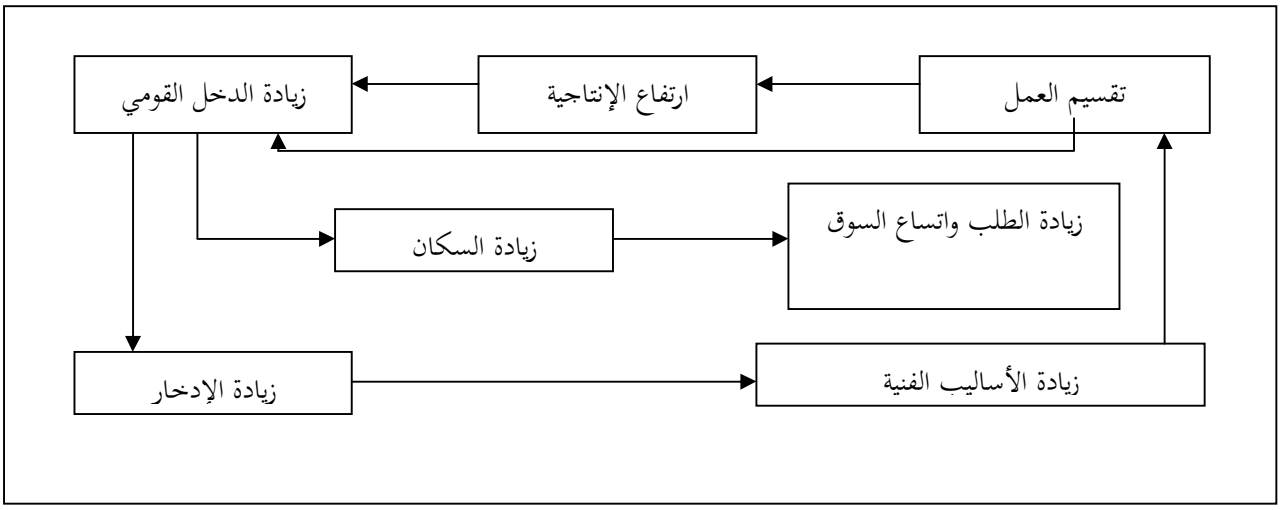
[1] كبداني سيدي أحمد، **مرجع سابق**، ص 30.

[2] محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص 23-24.

تصنّع بشكل مستقل ثم تثبت به لاحقا ويلي ذلك تبييض الدبابيس ولفها في أوراق. ففي الحقيقة هناك قرابة 18 عملية مختلفة تدخل في صناعة الدبابيس.

ويرى سميث أن العامل الواحد إذا أنجز كل هذه العمليات وحده بمفرده، فربما لن يتمكن من صناعة أكثر من عشرين دبوسا في اليوم، أما في المصنع فيقسم العمل بي أشخاص مختلفين، يقتصر عمل كل منهم على واحدة أو اثنين من العمليات المنفصلة وهكذا فإن فريقا من عشرة أشخاص أقوياء يمكنه صناعة 48000 دبوس في اليوم أي ما يعادل 4800 دبوس لكل عامل، وهذا يساوي 240 ضعف ما ينجزه العامل الذي يصنع الدبابيس بمفرده يوميا[1].

الشكل 01 : تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي[2]



المصدر :سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988، ص51.

1-2 نظرية ديفيد ريكاردو:

يعتبر ديفيد ريكاردو أن الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي، وانطلاقا من ذلك يرى أن القطاع الزراعي

[1] إيمون باتلر، **آدم سميث (ترجمة: علي الحارس)**، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2014 ، 35-36.

[2] سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988، ص 51.

هو أهم نشاط اقتصادي، لأنه يعتبر بمثابة الدعامة التي توفر موارد العيش للسكان.

واهتم ريكاردو بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الزراعي، ورأى بأن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة، ومن هذا المنطلق فكر في كيفية استخدام تقنيات حديثة في عملية الإنتاج، لكنه رأى أن ذلك يكون ممكنا في القطاع الصناعي أكثر منه القطاع الفلاحي، وقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث (3) طبقات رئيسية وهي[1]:

- الرأسماليون.
- العمال.
- ملاك الأراضي.

كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، حيث للرأسماليين دور مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل ودفعهم لأجور العمال، وهم باندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فإنهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه، وهو ما يضمن تحقيق النمو. أما العمال فيعتمد عددهم على مستوى الأجور، حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور، فيؤدي ذلك إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى حد الكفاف. وأما ملاك الأراضي فتنمو مداخلهم كلما حدثت ندرة للأراضي الخصبة التي يطلب مقابلها ثمنا أكبر مما لو كانت متوفرة بكثرة، إن نظرية التوزيع حسبه توضح أن حصتي الأجور والريع ترتفعان مقارنة بالأرباح كلما حدث توسع في الإنتاج للأسباب السابقة جراء التقدم الاقتصادي، وهو ما يعيق ارتفاع حصة الأرباح، فينخفض معدل نموها التي من المفروض يعاد استثمارها فينخفض التراكم الرأسمالي لاعتباره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي للمشروع وللاقتصاد الوطني ككل[2].

---

[1] بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة الجزائر 2001-2009**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010، ص 97.

[2] كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2013، ص35-36.

1-3 نظرية مالتس للسكان:

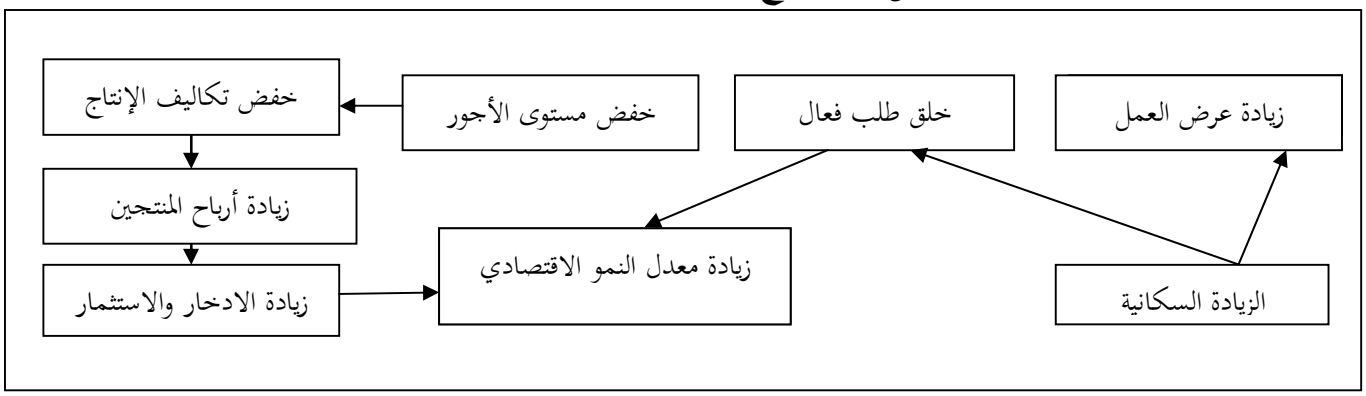
كان مفهوم نظريته المطروحة أن سكان العالم سيواجهون موقفا صعبا تكثر فيه المجاعات والتخلف، وذلك لأن الزيادة السكانية تتبع متوالية هندسية، بينما الغذاء تتبع متوالية عددية أو حسابية. فهو يرى أن الطبيعة لها حد في العطاء تبدأ بعده في تناقص الموارد وهذا ما سمي ب (تناقص الغلة) وعّد مالتوس زيادة السكان سببا في تخلف ما سمي ب (البلاد المتخلفة)، وأكد أن كل محاولة للخلاص من التخلف والمجاعة ستبوء بالفشل ما لم يحّد تزايد السكان. ولكن من سوء حظ مالتوس أن نظريته كانت في بدء الثورة الصناعية في إنجلترا وبدء استغلال السهول العظمى بأمريكا الشمالية في الزراعة فقد صحب زيادة الثورة نمو سريع للسكان وهذا لم حل دون ارتفاع عام في مستوى المعيشة دون انقطاع تقريبا[1]، إن النمو عند مالتوس يمثل بالفرق بين أقصى ناتج قومي نهائي منتظر والناتج القومي الفعلي، وقد تصور أن الاقتصاد يتكون من قطاعين رئيسيين هما الزراعة والصناعة.

إن تحليل مالتوس للقطاع الزراعي يقوم على أساس افتراض وجود حالة تشغيل كامل في القطاع، وأن استخدام رأس المال قد وصل إلى أعلى حد له في ظل الفن الإنتاجي السائد، أي القطاع الزراعي لا يوفر فرص واسعة لاستثمارات جديدة مربحة، وبالتالي فإنه لا يمثل أساس عملية النمو وبالتالي إن الضمان الوحيد للتقدم الاقتصادي يمثل بالاستمرار في القطاع الصناعي[2].

[1] مصطفى جاويش، **قضية السكان في مصر محنة أم منحة؟**، تقرير سنوي نوفمبر 2017، مصر، المعهد المصري للدراسات، ص 2- 3.

[2] معاذ صغير، **تقدير دالة النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2011**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر ، 2013، ص5.

الشكل 2: نموذج مالتوس حول النمو الاقتصادي



المصدر : سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي، **سبق ذكره**، ص 63.

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية في النمو

استنادا إلى نموذج النمو النيوكلاسيكي وتطويره بواسطة مدرسة "النمو الحواس" تطورت منهجية تقدير دوال النمو التي اعتمدت على استخدام تحليل الانحدار لاستكشاف وسائل السببية بين النمو الاقتصادي طويل المدى ومختلف المتغيرات التي من شأنها التأثير في مثل هذا النمو، وشملت المتغيرات المفسرة مجموعات عريضة من العوامل: الظروف الابتدائية، وعوام السياسات، وعوامل المؤسسات وعوامل البيئة، وعادة ما يجري التقدير باستخدام مشاهدات من عينات عالمية، تضم الأقطار كلها التي تتوافر لها المعلومات على مدى زمني طويل يمكن من تعريف معدل النمو باعتباره متوسطا لحقبة زمنية لكل قطر[1].

في 1960 تألقت نظرية النمو بشكل رئيسي في النموذج النيوكلاسيكي كما تم تطويره أو توضيحه من جانب solow (1956) swan لهذا النموذج، الذي جرة توظيفه أو استغلاله كفرضية تجريبية في سنوات حديثة فقط تتمثل في خاصية التقارب، كما يكون مستوى البدء للناتج المحلي الإجمالي (GDB) الفعلي للفرد الواحد أقل كلما يكون معدل النمو المتنبأ به أعلى[2].

[1] أنطوان زحلان، **النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية**، ط1، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، لبنان، 2013، ص27.
[2] روبرت ج بارو، ترجمة نادر إدريس النل، **محددات النمو الاقتصادي**، ط1، دار الكتاب الحديث للنشر، الأردن، 2012، ص 07.

ففي هذه النظرية تأسيسا على نموذج Solow وفرضية المردودية المتناقصة التقارب نحو نفس مستوى الناتج الداخلي الخام للفرد، يتحقق عن طريق حركة عوامل الإنتاج بين الدول وهو ما يؤدي إلى هذا التقارب، فإذا كانت هناك اختلافات في مستويات الأجور بين الدول ستحدث حركة عنصر العمل إلى الدول التي فيها الأجور أعلى بينما رؤوس الأموال تنتقل إلى الدول التي تعاني من ندرة وبهذا يتحقق توازن نسبة رأس المال إلى العمل وتميل إلى التماثل في كل دولة وهكذا تتلقى عوامل الإنتاج نفس المكافآت، وسيرورة التقارب تتضمن أن الدول التي كانت أقل مستوى دخل سوف يكون لها في المتوسط معدل نمو أعلى من الدول الأغنى، وبالتالي على المستوى الإقليمي الوضعية تكمن فيها تقارب لمستويات الإنتاج للفرد وحركات رؤوس الأموال وهي بذلك عامل مسرع للتقارب بين الدول الأعضاء[1].

- نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة:

تركزت دراسات هذه النظرية على سياسات الاقتصاد الكلي الذي يهتم على جانب العرض وعلى نظريات التوقعات الرشيدة وإلى عمليات الخصخصة أما على صعيد الدول النامية فقد أخذت ذلك شكل تحرير الأسواق وانتهاج أسلوب التخطيط المركزي على مستوى الدولة، ومن الملاحظ أن أنصار المذهب النيوكلاسيكي يسيطرون على أقوى مؤسستين ماليتين في العالم هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

إن النظرية تقول بأن حالة التخلف الاقتصادي تنتج عن سوء تخصيص الموارد بسبب السياسات السعرية الخاطئة والتدخل المفرط في النشاط الاقتصادي من جانب حكومات دول العالم الثالث.

ويقول رواد مدرسة الثورة النيوكلاسيكية أمثال (harry jhonson Bela) إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى إبطاء عملية النمو الاقتصادي، حيث يعتقد النظرية النيوكلاسيكية أن سبب

[1] إيمان شليحي، عبد الأمير السعد، **الإقليمية التقليدية والحديثة حالة الدول العربية** ، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 03، 2016، ص 10.

تخلف دول العالم الثالث ليس نتيجة التصرفات التي تقوم بها دول العالم الأول (الدول المتقدمة والوكالات الدولية التي تسيطر عليها) وإنما بسبب التدخل المفرط من جانب الدولة وانتشار الفساد وعدم الكفاءة وغياب الحوافز الاقتصادية[1].

- نظرية مراحل النمو لـ "Rostow"

يوضح الاقتصادي روستو في نظرية مراحل النمو الاقتصادي 1960، أن عملية النمو الكاملة تمر بخمس مراحل وهي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج، مرحلة الاستهلاك الوفير[2].

1- مرحلة المجتمع التقليدي:

يتميز فيها الهيكل الاجتماعي للمجتمعات بالطبيعة الهرمية، حيث العائلة والقبيلة تلعب دورا مهيمنا، وتتصف بوجود سقف محدد من الإنتاج يفرضه مستوى العلم والمعرفة وأن ثلاثة أرباع العمل تشتغل في الزراعة مع تحركات اجتماعية محدودة.

2- مرحلة ما قبل الانطلاق:

حيث تتهيأ ظروف الانطلاق توفير المتطلبات الاقتصادية الضرورية لذلك، مثل حد أدنى من الاستثمارات تكون موجهة للنقل والرأس المال الاجتماعي، والذي يجب أن يفوق 10% من الدخل القومي ويكون محكوما برغبة الأفراد واستعدادهم لإقراض رأس المال وتحمل المخاطر الاستثمارية، مع توفير عدد كاف من المنظمين الذي يحفز

[1] فارس رشيد البياني، **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2008، ص 90، 91.

[2] عدة أسماء، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2016، ص 106.

على إقامة مجتمع صناعي بتوجيه الفائض الزراعي إلى الصناعة في ظل حكومة حديثة معاصرة وفعالة تعمل على تنظيم الاقتصاد وفق مبدأ تقسيم العمل[1].

3- **مرحلة الانطلاق:** هي أولى سمات المجتمع المعاصر، يتمكن فيها المجتمع من إزالة كل العقبات التي تعرقل نموه المنتظم، ويصبح النمو هو الوظيفة العادية للاقتصاد، ويعتقد روسو أن مرحلة الانطلاق تتميز بأنها قصيرة نسبيا، تتراوح بين 20 و 30 سنة، يتم خلالها تحول الاقتصاد تحولا كبيرا يجعل عملية النمو تتم بطريقة تلقائية وتعتبر من أصعب مراحل النمو الخمسة جميعا، يرتفع فيها الإنتاج الحقيقي للفرد وتتغير تقنيات الإنتاج المستخدمة[2].

4- **مرحلة النضج:** للاختصار يطلق عليها مرحلة النضج وتدوم هذه المرحلة حسب روستو حوالي 40 سنة وتتميز بانتشار التكنولوجيا الحديثة التي انتقلت عبر جميع القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القومي، القدرات التكنولوجية والتنظيمية وعمليات الإنتاج.

أ. مرحلة الاستهلاك الوفير:

وتتميز هذه المرحلة باتجاه الاقتصاد نحو إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية المعمرة والاتجاه نحو دعم الرفاهية الاجتماعية والأمن الاجتماعي، حيث تصبح عندها الضروريات من السكن والغذاء لا تمثل أهداف الاستهلاك رئيسية، ويرى روستو أن الو.م.أ، اليابان، وغرب أوروبا قد وصلت لهذه المرحلة إلا أن جوهر نظريات المراحل هو أن النمو الاقتصادي لابد أن يسير في سلسلة معينة عبر مراحل محددة بوضوح إضافة إلى تحديد العلاقات التحليلية القائمة فيما بين مرحلة والمرحلة الموالية لدرجة كافية[3].

[1] كبداني سيد أحمد، **مرجع سابق**، ص 71.

[2] محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة للتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر**، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص 42.

[3] عدة أسماء، **مرجع سبق ذكره**، ص 117.

- نظرية شومبيتر.

لقد تتبع شومبيتر بدقة متناهية دور المخترع، أي المبتكر والرجل الذي عرف فائدة التقدم التقني، وأخذ المبادرة لنشره، ونجح في إدخاله إلى السوق، وقد اعتبر شومبيتر المخترع كالمحرك الأساسي للرأسمالية، حيث تكون سيادته سريعة الزوال ومثمرة معا، لأنها تدوم قط حتى يوم قريب، حيث تتآكل أرباح المخترع، بفعل المقلدين المزاحمين[1].

وتتلخص نظرية شومبيتر للنمو الاقتصادي في النقاط التالية[2]:

1- الابتكارات:

تضم عدة عناصر إدخال منتوج جديد، طريقة جديدة في الإنتاج، فتح سوق جديدة توفر مصدر جديد للموارد الخام والمواد نصف المصنعة وتمثل الابتكارات حسب شومبيتر ي إدخال منتوج أو تحسينات مستمرة فيما هو موجود بما يقود إلى التطور.

2- المنظم دور المبتكر:

فالمنظم يحفز بشيء أكثر من الرغبة العادية في رفع مستوى الدخل، فتتوفر لديه أهداف أكبر مثل التغلب على الآخرين في المعركة التنافسية والرغبة ي خلق شيء جديد، فهو يقوم بنشاطه الاستثماري في ظل اقتصاد بالغ الديناميكية، فالتنظيم entrepreneurs hip هو المفتاح لعملية النمو.

---

[1] معاذ صغير، **مرجع سابق**، ص 15.

[2] بن قوية مختار، **أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2006، ص 06.

ويزداد دخول المنظمين لأنشطة استثمارية في صور ابتكارات جديدة ومنه تزداد الأسعار والدخول النقدية في جوانب الاقتصاد القومي بكامله.

3- دور الأرباح:

إن دافع المبتكر هو تحقيق الأرباح، ووفقا لشومبيتر فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون الأسعار مساوية لتكاليف الإنتاج فتظهر –الأرباح نتيجة للتغيرات الدينامكية عن الابتكارات.

ويمكن كتابة دالة الإنتاج لدى شومبيتر كما يأتي[1]:

$$Y = f(L, K, T, A)$$

-نموذج paul romer للنمو الاقتصادي.

تتميز نماذج النمو الداخلي بثبات العوائد لعوامل الإنتاج المتراكمة، وهذا ما يشمل استخدام مفهوم أوسع لرأس المال، فإدخال رأس المال البشري يمكن أن يفي بهذا الغرض، وإذا تم الأخذ بعين الاعتبار الشكل التجميعي للنموذج، فإنه يمكن ملاحظة بأن هذا النوع من رأس المال هو قريب جدا من التقدم التقني. حيث قدم paul romer سنة 1986 نموذجا داخليا للنمو يعتبر فيه التقدم التكنولوجي كنتيجة للتأثيرات الخارجية والتي تخلق على المستوى الكلي عوائد ثابتة للعوامل المتراكمة. وفي سنة 1990، عرض كذلك نموذجا آخر للنمو يتميز بوجود تقدم تقني داخلي، حيث اعتبر أن الابتكارات تتراكم وتساهم في توسيع رأس المال، وأن تنوعها هو مصدر الثروة للاقتصاد.

العناصر الأساسية لنموذج رومر:

[1] معط الله أمال، **آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص 181.

- في هذا النموذج يعد الرقي التقني داخلي المنشأ وينتج عن طريق إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح.
- يبحث النموذج في تفسير كيف ولماذا تعرف البلدان الأكثر تقدما نموا مساندا (مضاعف).
- الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث والتطوير (RetD) هو أساس التفسير.
- دالة الإنتاج التي تكون النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن.
- دالة الإنتاج الكلية في نموذج رومر تصف النسبة التي يساهم فيها كل من رأس المال K و العمل L_y في دالة الإنتاج باستعمال مخزون المعارف A ، حيث تأخذ شكل الدالة من نوع كوب دوغلاس[1]:

$$Y = K^{\alpha}(AL_y)^{1-\alpha}$$

حيث أن α محصورة بين 0 و 1.

إن مردودية Y هي ذات غلة حجم ثابتة في L_y و K ، ولكن عندما يتم اعتبار A عامل إنتاج تصبح دالة الإنتاج المعطاة ذات غلة حجم متزايدة، ويتراكم K مثل سولو بتحويل الاستهلاك الحالي إلى فترة أخرى أي الادخار- بمعدل ثابت s ويهتلك بمعدل خارجي المنشأ d وعليه:

$$\dot{K}=s_K - dK$$

إن العمل العائد إلى اليد العاملة بنسبة خارجية المنشأ ثابتة n حيث:

$$\frac{\dot{L}}{L}= n$$

[1] معاذ صغير، **مرجع سابق**، ص 38-39.

في نموذج سولو كان A خارجي المنشأ ويتزايد بمعدل ثابت، أما في نموذج رومر حيث أن A يكون داخلي المنشأ حيث A_t هو رصيد أو مخزون المعارف المتراكمة عبر التاريخ حتى اللحظة (t) وهو Ȧ عدد الأفكار الجديدة في كل لحظة والتي تساوي عدد الأشخاص الباحثين عن الأفكار الجديدة L_A مضروبا في المعدل الذي يجد به الأشخاص هذه الأفكار $\bar{\delta}$ وعليه نكتب المعادلة التالية:

$$\dot{A} = \bar{\delta} L_A$$

حيث يستعمل العمل لغرض إنتاج أفكار جديدة ومنه[1]:

$$L = L_y + L_A$$

حيث أن L_y تمثل الإنتاج المباشر.

حيث أن δ و $\emptyset$ ثابتتين فعندما يكون $\emptyset$ أكبر من 0 فإن إنتاجية البحث ترتفع مع رصيد المعارف والأفكار المكتشفة أما عندما يكون $\emptyset$ أصغر من 0 فإن الأفكار الجديدة تصبح أكثر فأكثر صعبة الاكتشاف.

- فإذا فرضنا أن عدد الاكتشافات يرتفع مع عدد الباحثين.

حيث يكون عدد الاكتشافات يساوي عدد الباحثين عندما يكون معامل الاهتلاك المعرفي λ يساوي الواحد، ومنه فإن التغير المعرفي يأخذ الشكل التالي:

$$\dot{A} = L_A \lambda \delta A^{\emptyset}$$

المطلب الثالث: نظرية النمو الحديثة

إن الوهم الذي غلف النماذج النيوكلاسيكية يجب التحرر منه بغرض النمو الاقتصادي، هذا ما كان هاجس الاقتصاديين خلال السبعينيات والثمانينيات، حيث زادت حدة ديون العالم الثالث مع ازدياد عدم قدرة النظرية

[1] مرجع سبق ذكره، ص 39.

التقليدية على تفسير التفاوت في الأداء الاقتصادي بين الدول.

لذا فإن نظرية النمو الحديثة أو النمو الداخلي تمدنا بالإطار النظري لتحليل النمو الداخلي GNP الذي يتحدد بالنظام الذي يحكم العملية الإنتاجية، وليس عن طريق قوى خارج النظام على العكس من النظرية النيوكلاسيكية التقليدية فهذه النماذج تنظر إلى GNP بوصفه نتيجة طبيعية للتوازن طويل الأجل[1].

إن الميدان الأساسي المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو الملاحظ لذا فإن النظرية تبحث تفسير للعوامل التي تحدد بحجم نمو الـ GNP ومعدله الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكية ويطلق عليه بواقي سولو، وبناءا عليه فإن النظرية الحديثة أعادت تأكيد أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو السريع في العالم الثالث، فلا توجد قوة تقود إلى التوازن في معدلات النمو بين الاقتصاديات المغلقة، ومعدلات النمو القومي ومستويات التكنولوجيا.

والتي تؤكد على أنه هناك خاصية في الاقتصاديات تجعلها تنمو لفترات طويلة، وفي غياب الصدمات الخارجية أو التغير التكنولوجي فإن كل هذه الاقتصاديات سوف تتجه إلى النمو الصفري[2].

نماذج نظرية النمو الداخلي:

- **نموذج Lukas:**

تؤسس نظرية النمو الداخلي للعلاقة الإيجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل الأجل من خلال استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدل أسرع، وزيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث

[1] فارس رشيد البياتي، **مرجع سابق**، ص 91.

[2] ساعو باية، **الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واقع وآفاق**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص 70.

والتطوير، وتحقيق اقتصاديات الحجم في الإنتاج وتحقيق تخصيص أكبر وكفاءة في إنتاج المدخلات الوسيطية وتقدم خدمات ومنتجات جديدة.

لوكاس يعتبر أن الاقتصاد مشكل من قطاعين أحدهما مكرس في إنتاج السلع الأخرى في تكوين رأس المال البشري[1].

اعتمد في نموذجه على فرضه أن رأس المال البشري يحفز الإنتاجية وعلى اقتصاد مكون من مجتمع بعدد n من الأفراد، حيث قام بصياغة نموذجه بالاعتماد على دالة "كوب دوكلاس":

$$Y=K^{B}(uh)^{1-b}$$

حيث: h هي مخزون رأس المال، y: الإنتاج، k: رأس المال المادي، u: الوقت المخصص للإنتاج.

وباعتماده في صياغة نموذجه على افتراض أن رأس المال البشري سيسمح بزيادة الإنتاجية في المستقل وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي في المدى الطويل، أما الصيغة التي تتم بها عملية تراكم رأس المال البشري حددت عن طريق المعادلة التالية: تمثل دالة إنتاج أس المال $h^{*}=\alpha h(1-u)$ $\alpha>0$

α: مقدار الفعالية،

(1-u): الوقت المخصص لتعليم

أما α $h^{*}/h=(1-u)$ فتعبر عن الإنتاجية الحدية لرأس المال البشري[2].

نموذج AK (Reblo): الشكل البسيط معتمد على دالة الباحث Reblo.

[1] بن قوية المختار، **مرجع سابق**، ص 34.

[2] ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي** دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2015، 58.

أ- الفرضيات: غياب المردودية المتناقصة لرأس المال رأس المال هو العنصر الوحدي للإنتاج.

رأس المال يتكون بتراكم حصص الأعوان الاقتصادية بين هذا التراكم لا يتوقف قبل إنتاجية حدية متناقصة.

يعني أن معدل الادخار والإنتاجية الحدية لرأس المال مما يجعلان النمو محمي ذاتيا، والواضح أن النموذج AK بسيط جدا نظرا لاعتقاد روبيلو أن الادخار متغير داخلي مما أدى إلى وضعه في مأزق كبير يجب حله.

ب- الإشكالية وحلها: الإشكالية تكمن في حلول لمشكلة تعظيم دالة المنفعة ذات مرونة داخلية للزمن ومقدمة في قيود تراكم رأس المال[1].

$$Y=AK \ldots\ldots\ldots\ldots(1.1)$$

A: ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي، K: رصيد رأس المال الموسع المادي والبشري.

إن دالة الإنتاج في نموذج AK تجعل من الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة ومساوية للمستوى التكنولوجي المستخدم (A) فهي غياب فرضية تناقص العوائد الحدية لرأس المال سيكون الاستثمار في رأس المال الموسع آلية لجلب التحسينات الإنتاجية وهذا ما يسمح بنمو الناتج في المدى الطويل دون توقف، أما تراكم مخزون رأس المال فيكتب على شكل نموذج "solow" كما يلي: $k^*=\alpha y-\alpha k$ حيث عدد السكان أي (i=nl=0).

من (1.1) و(1.2) يمكن استخراج معادلة النمو التالية:

$$Y^*/y=\partial A-\delta \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3.1)$$

$$K^*/K=\partial A-\delta \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4.1)$$

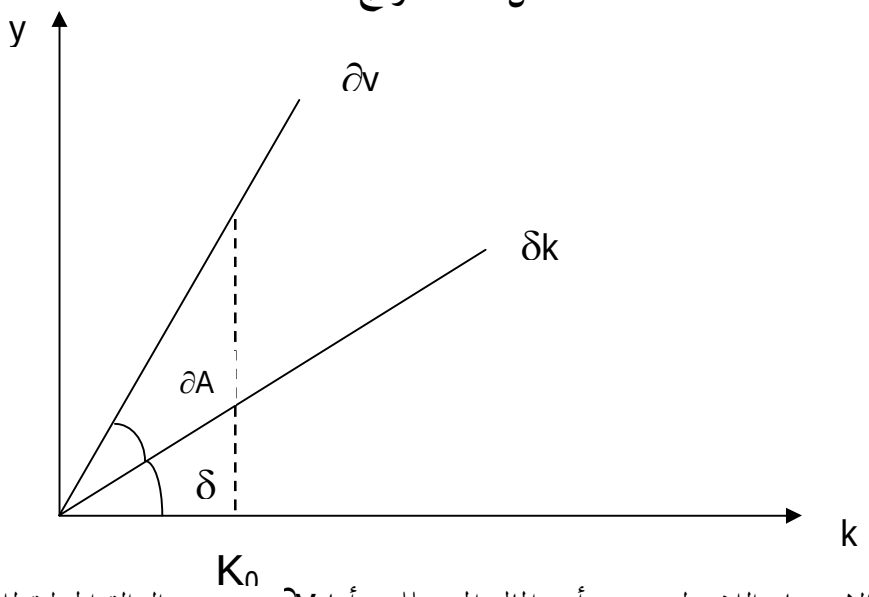
$$K^*/K=\partial y/k-\delta \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5.1)$$

حيث أن y حجم الإنتاج، ∂ معدل الادخار، لذا فإن تراكم مخزون رأس المال ينمو باستمرار الزمن وهذا ما يعتبر

[1] محمد الناصر حميداتو، **نماذج النمو**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 07، المجلد الثاني، 2014، ص 13.

استمرارية النمو الاقتصادي في نموذج AK وذلك كما يلي[1]:

الشكل 03: نموذج AK



يمثل الخط δk الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المستهلك، أما ∂y يعبر عن الدالة الخطية للاستثمار الجاري بدلالة رصيد رأس المال، حيث أن الاقتصاد الذي بدأ من النقطة K_0 وانطلاقا من نموذج SOLOW ذات غلة الحجم المتناقصة فإن أي زيادة في رأس المال تؤدي إلى زيادة متناقصة مع مرور الزمن حتى تصل لمستوى δ أما نموذج AK ذات غلة الحجم الثابتة فإن كل زيادة في رأس المال ستؤدي إلى زيادة مضاعفة عبر الزمن وتكون الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال جديدة مساوية للتي قبلها والتي بعدها وهي دائما مساوية لـ A.

انطلاقا من (3.1)، (4.1) فإن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، بينما معدل نمو الاقتصاد (δy) هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار (الادخار)، وبالتالي فإن أي سياسة حكومية ترمي لزيادة معدل الاستثمار يكون لها أثر مباشر على معدل النمو الاقتصادي $y^*/y=\delta\ A-\delta=gy$.

المبحث الثالث: إستراتيجيات النمو الاقتصادي.

يتمتع النمو الاقتصادي باستراتيجيات متعددة نذكر منها:

[1] كيداني سيد أحمد، **مرجع سابق** ، ص 54.

المطلب الأول: إستراتيجية النمو المتوازن.

تنتسب هذه النظرية إلى راغنار نوركس "Nurks" الذي اعتمد في تحليله على نظرية الدفعة القوية لرودان "Rodan"، وقد بدأ تحليله بدائرة مفصلة لدائرة الفقر المفرغة، بحيث دخلت اقتصاديات الدول النامية في حلقة مفرغة الأمر الذي يؤثر على توفير رأس المال خاصة بالإضافة إلى الطلب عليه، وترجع قلة الطلب على رأس المال إلى ضيق السوق هذا ما يؤدي إلى عرقلة الاستثمار ويكمن الحل في توسيع السوق، ونكشف ذلك من خلال علاقة التلازم هذه:

ضعف الدخل ← ضعف الادخار ← ضعف الاستثمار ← قلة رأس المال ← ضعف الإنتاج ← نقص الدخل ، وتعود الحلقة لتغلق نفسها.

ضعف الدخل ← قلة الطلب ← ضعف الأسواق ← نقص التشغيل ← ضعف الاستثمار ← ضعف الإنتاجية[1].

إن نظرية النمو المتوازن تتطلب تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية، وبينها وبين الصناعات الرأسمالية، وكذلك التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي وفي النهاية تحقيق التوازن بين جهة العرض وجهة الطلب وذلك لان جهة العرض تعمل على التأكيد على تطوير جميع القطاعات المرتبطة ببعضها في آن واحد مما يساعد على زيادة عرض السلع أما جهة الطلب فتدفع باتجاه توفير فرص العمل الواسعة وزيادة الدخول، بحيث يزداد الطلب على السلع والخدمات من قبل السكان، وتؤكد النظرية على الحجم الكبير من الاستثمارات لكي يتم تجاوز مشكلة عد القابلية على التجزئة (indivisibilities) في جانب العرض وفي جانب الطلب والناجمة عن ظاهرة ما يعرف بـ (Lumpiness of Capital) كما تقوم هذه الجهة العريضة من الاستثمارات إلى تكامل

[1] العيد قعدة، **التنمية الاجتماعية**، رؤية سوسيولوجية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 20، سبتمبر 2016، ص 81.

أفقي وعمودي للصناعات وتقسيم أفضل للعمل، ومصدر موحد للمواد الخام ومهارة فنية وتوسيع لحجم السوق، واستغلال أفضل للبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن أهمية التوازن بين القطاع المحلي والخارجي تكمن في حقيقة أن عوائد الصادرات هي مصدر مهم لتمويل التنمية فالاستيراد يزيد مع تزداد مع زيادة الإنتاج، كما أن التشغيل يتوسع ولمواجهة متطلبات الاستيراد المتنامية ولتمكين الصادرات من أن تمول التنمية فإن البلد لا يمكن أن يوسع من تجارته الداخلية على حساب تجارته الخارجية[1].

وعليه يمكن استخلاص ملاحظتين أساسيتين حول هذه النظرية:

1- أنها تنادي بتحقيق توازن أفقي بين صناعات الاستهلاك، وهي في ذلك لا تلتزم بتحقيق توازن رأسي بين الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية والاستثمارات في الصناعات الرأسمالية.

2- أنها تتطلب توفر سوق داخلي قادر على استيعاب المنتجات التي تشكل صعوبة في دخول الأسواق الخارجية أي أسواق بديلة واسعة، وتبقى الإشارة هنا إلى أن:

النظرية ومن أجل تطبيقاتها ينبغي توفر جملة من العوامل والشروط منها:

- توفير رؤوس أموال كبيرة؛
- تتطلب هذه النظرية من الدول النامية أن تبدأ نموها من عدم أي بدون وجود صناعات أولية؛
- هذه النظرية قد تفرض نمو في القطاع الصناعي وتأخر في القطاع الصناعي وتأخر في القطاع الفلاحي؛
- هذه الإستراتيجية تتطلب إقامة حشد كبير من الصناعات الاستهلاكية المتزامنة.

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، **نظريات وسياسات وموضوعات**، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 91-92.

وفي الأخير يمكن القول أن نظرية النمو المتوازن تتطلب موارد إنمائية كبيرة وضخمة لا تسمح بتوفرها بالمجتمعات النامية، ومنه يصبح من الصعب تنفيذها لهذه البلدان[1].

المطلب الثاني: إستراتيجية النمو غير المتوازن.

تأخذ نظرية النمو غير المتوازن اتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن حيث أن الاستثمارات في هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. وفقا لهيرشمان فإن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ماحققته مشروعات أخرى من وفورات خارجية، إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية يجب أن تستهدف السياسات الإنمائية ما يلي[2]:

1. تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفورات الخارجية.
2. الحد من المشروعات التي تستخدم الوفورات الخارجية أكثر مما تخلق منها.

وأحسن وسيلة لتحقيق النمو حسب هيرشمان عن طريق خلق اختلال متعمد للاقتصاد طبقا لإستراتيجية مرسومة، يتم وفقها القيام بدفعة كبيرة في عدد من الصناعات والقطاعات الاستراتيجية وتكون بدورها محفزة لقطاعات أخرى، وتتميز الاستثمارات الاستراتيجية بتحقيقها لوفورات خارجية أكبر من الربحية المحققة منها، ويدعم هيرشمان رأيه بقوله أن تاريخ الدول المتقدمة يبين أن التنمية فيها لم تكن تنمية متوازنة، بل بدأت التنمية في هذه الدول من الأنشطة والقطاعات الرئيسية التي سحبت معها الأنشطة الأخرى[3].

---

[1] فكرون السعيد، **إستراتيجية التصنيع والتنمية المجتمعات النامية حالة الجزائر**، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص 169.

[2] سهيلة فريد النباتي، **التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل، ط1**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 26.

[3] ناني فتيحة، **مرجع سابق**، ص 4.

المطلب الثالث: تقييم عام لإستراتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن.

هناك الكثير من الانتقادات التي تعرضت لها هاتين النظريتين نذكر كل منها على حدى:

1- إستراتيجية النمو المتوازن[1]:

- الاعتماد على الاكتفاء الذاتي، بحيث أن النمو المتوازن يرفض بصفة أو بأخرى التخصص حسب التفوق المطلق أو النسبي، وبالتالي جني ثمار التجارة الخارجية، نظرا لاعتماد هذه الاستراتيجية على تطوير كل القطاعات في آن واحد.
- إهمال نشاطات القطاع الزراعي، حيث لا توجد أي طريقة من أجل تحسين إنتاجية هذا القطاع.
- احتمال الاستثمار في العديد من المشاريع الصغيرة غير القابلة للنجاح نظرا لكون حجمها أقل من الحجم الأمثل الذي يمكننا من الحصول على وفورات الحجم.
- عدم واقعية مشروع كهذا نظرا لضرورة توفر أموال ضخمة لتنفيذه

2- إستراتيجية النمو غير المتوازن:

يعاب على النظرية افتراضها تماثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين كل البلدان أو بعضها (خاصة بين البلدان الصناعة والنامية)، هذه الأخيرة التي ورثت نظاما اقتصاديا هشا لعب الاستعمار والظروف التاريخية المرتبطة بنشأة النشاط الاقتصادي دورا مهما في حالة التخلف التي تعاني منها هذه البلدان، كما أنها أهملت الأخطاء التخطيطية في دراسة العلاقات التبادلية بين القطاعات، التي يمكن أن تقود إلى الاتجاه السلبي في تطور القطاعات نفسها أو باقي القطاعات التابعة لها، بمعنى قد تكون قوة الدفع للأمام والخلف ذات أثر سلبي، يعمق

[1] صواليلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 29.

أزمة التنمية فيها أكثر[1]، ورغم الانتقادات الموجهة لاستراتيجية النمو المتوازن المذكورة أعلاه والنمو غير المتوازن المتمثلة في كيفية اختيار القطاع الإستراتيجي، وكون لا توازن موجود لا مفر منه، فإن كل استراتيجية ملائمة حسب كل بلد إن كان منفتحا على الخارج أو لا، وإمكانية تلاؤم كل استراتيجية حسب مرحلة تطور البلد[2] .

[1] كبداني سيدي أحمد، **مرجع سابق**، ص 70.

[2] صواليلي صدر الدين، **مرجع سابق**، ص 30.

خلاصة الفصل الأول:

يركز النمو الاقتصادي على كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين داخل البلد باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية: الأرض، العمل، رأس المال، والتنظيم، والتي يحصل عليها الأفراد بغض النظر عن جودتها أو كيفية تقسيمها على فئات المجتمع المختلفة.

وعليه بما أن النمو الاقتصادي يهدف إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالكم الكافي الذي يؤدي لحصول تحسينات في مستويات معيشة الأفراد باختلاف طبقاتهم في المجتمع، والارتقاء باقتصاد الوطن، يتطلب حدوث تغييرات وترك الأفراد والمؤسسات يقومون بعملية الإنتاج ومختلف الأنشطة الاقتصادية دون قيود خانقة، بدون تدخل حكومي مفرط، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني ألا وهو الحرية الاقتصادية.

الفصل الثاني

نظرة عامة عن الحرية

الاقتصادية.

مقدمة الفصل الثاني:

يحتاج الاقتصاد إلى رؤية اقتصادية جديدة تدفع به إلى الأمام، وتعتبر الحرية الاقتصادية سبيلا نحو غد أفضل وأكثر ازدهارا فيمكن القول إنها قدرة الأفراد والأسر ومختلف المؤسسات الاقتصادية على تحمل مسؤولية مصيرهم واتخاذ قراراتهم الاقتصادية بأنفسهم، حيث يتسنى لهم الحصول على استثمارات وتوظيف أموالهم كما يناسبهم.

فالحرية الاقتصادية تاريخ واقعي يثبت قدرتها على تحسين حياة الأفراد وتحريرهم من التبعية الاقتصادية ومنحهم مزيدا من الحريات التي تسهل عليهم أعمالهم وخططهم، فالمبدأ الأساسي للحرية الاقتصادية "دعه يعمل دعه يمر" ومستوى الحرية الاقتصادية يختلف من دولة لأخرى لذا فإن نتائج تطبيق الحرية الاقتصادية يختلف من دولة لأخرى باختلاف مستوى الحرية الاقتصادية ويركز هذا الفصل على:

- ماهية الحرية الاقتصادية.
- مقاييس الحرية الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية الحرية الإقتصادية.

هناك العديد من المفاهيم التي تتطرق للحرية الاقتصادية وتشرح ماهيتها ومن أين جاء هذا المصطلح لما لها من أهمية في المجتمعات الحديثة ومدى تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: تاريخ فكر الحرية الإقتصادية.

بين (مرطان 1986) ارتباط مصطلح الحرية الاقتصادية بمدرسة الطبيعيين التي ظهرت في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي والتي نادت بمجموعة من المبادئ منها:

- سيادة مبدأ دعه يعمل دعه يمر، فالجانب الاقتصادي في الحياة خضع لنظام طبيعي لم يصنعه أحد، ويحقق هذا النظام النمو والرخاء وعلى الدولة أن لا تتدخل هذا النظام الذي يسير نفسه.
- سيادة مبدأ الإدراك المجرد للاقتصاد، فعلم الاقتصاد مستقل عن الدين والأخلاق ومختلف العلوم الاجتماعية الأخرى.
- اعتبار المصلحة الشخصية هي الدافع الوحيد للعمل والكسب.
- سيادة مبدأ توافق المصالح، فسعي الفرد لتحقيق مصلحته ستقضي إلى تحقيق المصلحة العامة تلقائيا.

وأشار سيبوني (1988) إلى أن مذهب الحرية الاقتصادية في جملته هو جزء من الثورة الأوروبية ضد أفكار الكنيسة التي حدت من حرية الأفراد في ذلك الوقت.

وبتطبيق هذا الفكر الاقتصادي الحر ظهر ما يسمى بالنظام الرأسمالي القائم على مبادئ الحرية الاقتصادية وأهمها: حرية التملك والاستغلال والاستهلاك والتصرف في الدخل والثروة[1].

[1] خلود طنش، عبد الله البدارين، **الحرية الاقتصادية وأثرها على وظائف الأسواق المالية الإسلامية دراسة مقارنة**، مجلة إربد، مجلد 25، العدد02، جامعة اليرموك، الأردن، 2017، ص 03.

إن الحرية الحقة لا يمكن الحديث عنها إلا إذا تهيأت ظروف ممارستها في الواقع العملي، وهذا لن يتحقق إلا في ظل نظام اجتماعي يقضي فيه على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

وتبعا لهذا الطرح والتحليل نازع أصحاب هذا المذهب في جدية هذه الحقوق والحريات عموما في المجتمع اللبرالي، وفي المبدأ والأساس الذي ترتكز عليه، ألا وهو مبدأ المساواة، حيث أعطوا له تفسيرا مغايرا عما هو عليه الحال في الفقه اللبرالي، كما اتهموا اللبرالية بلجوئها إلى المغالطة عندما ترفع شعار المساواة، أو تدعي أنها تدافع عن حرية الإنسان في حين أنها في الحقيقة تحمي سلطة الأقوياء القلائل[1].

المطلب الثاني: مفهوم الحرية الاقتصادية.

تطرق العديد إلى مفهوم الحرية الاقتصادية وسنتطرق لبعض منها:

الحرية الاقتصادية المطلقة: إفساح الطريق أمام الأفراد في مجال التملك والعمل والتعاقد والإنتاج والاستهلاك، أو هي بعبارة أخرى: الاعتراف المطلق للأفراد باكتساب الأموال وإنفاقها على النحو الذي يرونه، وبالصورة التي يرغبون فيها[2]، وتعرف أيضا بأنها فكر اقتصادي يؤكد أمثلية النظام الاقتصادي القائم على حرية المبادرات الفردية التي لا حدود لها ما دامت تحقق المصلحة والمنفعة لصاحبها.

الحرية الاقتصادية المنضبطة: هي إفساح الطريق أمام الفرد في تملك عناصر الإنتاج وحرية النشاط الاقتصادي في العمل والإنتاج والتعاقد والاستهلاك والتصرف في الملكية بشرط الوفاء باشتراطات معينة تكفل اتفاق المسار

[1] علي قريشي، **الحرية السياسية في النظام الدستوري المعاصر والفقه الإسلامي، دراسة مقارنة في الأصول النظرية وآليات الممارسة مع التطبيق على الوضع في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2005، ص 34.

[2] سعيد أبو الفتوح محمد بسيوني، **الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية**، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1988، ص29.

الاقتصادي مع القواعد التي حددتها الشريعة لهذا المسار وهي: الجمع بين مصلحة الفرد والمجتمع، والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، والتوافق مع الاحتياجات المتطورة.

كما تعرف على أنها ميزة ووسيلة أعطاها الإسلام للإنسان أثناء ممارسة النشاط الاقتصادي تساعده على تحقيق الهدف الذي خلق لأجله وهو عمارة الأرض وهي منضبطة بضوابط شرعية من أجل الوصول إلى تحقيق هذا الهدف، ومما سبق يمكن تعريف الحرية الاقتصادية على أنها فكر اقتصادي يؤكد أمثلية النظام الاقتصادي القائم على حرية المبادرات الفردية في إطار من ضوابط العقيدة والشريعة الإسلامية غايتها تحقيق الهدف من وجود الإنسان وهو عمارة الأرض[1] .

كما عرفت مؤسسة Heritage الحرية الاقتصادية على أنها غياب السلطة أو القيود الحكومية في إنتاج واستهلاك وتوزيع السلع والخدمات واقتصار دور الدولة على ضمان حريات الأفراد.

كما عرفت مؤسسة Fraser الحرية الاقتصادية على أنها الاختيار الشخصي، وحماية الملكية الخاصة، وحرية المبادلات[2].

المطلب الثالث: طبيعة الحرية الإقتصادية في الأنظمة الإقتصادية.

يتنازع العالم اليوم على ثلاثة مذاهب أو أيديولوجيات كبرى في سياسة نظام الحكم، من ليبرالية، واشتراكية (ماركسية) وإسلامية، ولكل منها تصور خاص ونظرة مغايرة إزاء حقوق الأفراد وحرياتهم. ولهذا اعتبرت الحرية كيفما كان ميدانها سياسيا أم اقتصاديا أم اجتماعيا فهي جوهر الخلاف بين المذاهب سواء كان ذلك من حيث طبيعتها وأسسها، أم من ناحية دور السلطة في تحقيقها وضمانها. وفيما يلي نظرة عن طبيعة الحرية الاقتصادية عند كل مذهب.

[1] خلود أحمد طنش، عبد الله محمد البدارين، **مرجع سابق**، ص 141-142.

[2] عزة حجازي، **أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد في الدول العربية**، المجلد 16، العدد 2، الكويت، يوليو 2014، ص 43.

1. طبيعة الحرية الاقتصادية في الرأسمالية.

يعرف النظام الرأسمالي في العديد من الكتابات بأنه "النظام الاقتصادي الذي يقوم على مبادئ الحرية الاقتصادية"، وقد اعتبرت الحرية الاقتصادية وأهمها، حق الملكية، وحرية التجارة والصناعة، مجالات أساسية لا يجوز للدولة مسها أو التدخل فيها تطبيقا للشعار القائل لمدرسة الطبيعيين أو الفيزيوقراط Laisser faire Laissez passer أي "دع الأفراد يعملون ودع السلع تنتقل من البلاد دون تدخل الدولة، فالنظام الاقتصادي حسب هذه المدرسة، يقوم على المبادرة الفردية ويتطور بفعل يد خفية "Main invisible "، وهي كفيلة بتحقيق التقدم والاستقرار الداخلي[1]. ويظهر من خلال التعريف أن الأصل في الرأسمالية الحرية المطلقة للأفراد في ممارسة نشاطهم الاقتصادي، وتستند تلك الحرية على مجموعة من الأسس والمبادئ فيما يلي عرض موجز لها [2]:

1- حرية الملكية الفردية لكل أنواع الثورة المادية، فللفرد حرية التصرف في ممتلكاته واستغلالها على الوجه الذي يراه محققا لمصلحته الخاصة، ويتكفل القانون بحماية هذه الملكية وتمكين المالك من الاحتفاظ بها، وبالتالي فمحو الفعالية الاقتصادية في النظام الرأسمالي هو الفرد أو القطاع الخاص.

2- التوافق بين المصلحة الذاتية والمصالح العامة، ومستند هذا التوافق أن سعي الفرد لتحقيق مصلحته الخاصة سينتج عنه تحقيق مصلحة المجتمع ككل، فالدوافع الذاتية تتقاطع مع المصالح العامة والرفاهية الاجتماعية، فتحقق سعادة الجميع ورفاهيته دون الحاجة إلى القيم الروحية والخلقية، وفي ذلك يقول: آدم سميث: "أن الفرد يحقق مصلح الجماعة – بدرجة أكبر – لو أنه توفر على رعاية شؤونه الخاصة أكثر مما لو كرس جهوده ووقته لخدمة الجماعة".

[1] علي قريشي، **مرجع سابق**، ص 31.

[2] خلود أحمد طنش، عبد الله محمد البداربن، **مرجع سابق**، ص 142.

3- حرية المستهلك في السوق، في إنفاق ما شاء من ماله على حاجاته ورغباته مادام يحقق منفعة له.

4- حرية العمل والإنتاج، وتشمل حرية العامل في اختيار ما شاء من الأعمال مادام هذا العمل يحقق له مصلحة شخصية، وأكبر قدر ممكن من الربح، كما وتشمل حرية المستثمر والمنتج في استثمار أمواله في أي نوع من أنواع النشاطات، وإنتاج أي نوع من المنتجات مادام ذلك يحقق له أقصى ربح ممكن سواء لبى احتياجات المجتمع أو لا.

5- قيام المنافسة بين مختلف مشروعات الإنتاج سعيا وراء الكسب المادي، وهذا سيؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسينه وابتكار أفضل الأساليب، وتجنب الإسراف في الموارد ضمانا لتحقيق أكبر ربح.

6- ارتباط التوزيع بجهاز الأثمان، فمن يملك ثمن السلعة يملك الحق في العيش والحياة.

ومع إصرار الرأسمالية على حيادية دور الدولة إلا أنها تخلت عن هذا المبدأ في حالات استثنائية رصدها منظرو الرفاهية ومن هذه الحالات: تنظيم الاحتكار أو موازنته أو تعويضه، وإنتاج السلع العامة ذات الوفورات، وهذا التدخل ضروري لتحقيق الرفاهية الاجتماعية، إلا أنه يبقى استثناءا ومقصورا على حالات ضرورية ويكون حسب الزمان والمكان [1].

2. طبيعة الحرية الاقتصادية في الاشتراكية.

موقف الاقتصاد الاشتراكي الماركسي من الحرية الاقتصادية موقف العداء فالحرية الاقتصادية للأفراد يجب إلغاؤها إلغاء تاما، ومصادرتها بكل عنف وشدة، إذ إنها من وجهة نظر هذا النظام تعد سبب البلاء والفساد ومن ثم فأن أنصار هذا المذهب ينادون بوجوب إلغاء الملكية الخاصة.

[1] مرجع سابق، ص 143.

فمن الأركان الأساسية التي يقوم عليها المذهب الشيوعي، محو الملكية الخاصة في مجال الإنتاج بصورة عامة، وفي مجال الاستهلاك أيضا، فتؤمم كل وسائل الإنتاج وكل البضائع الاستهلاكية. فالمذهب الماركسي كما يزعم أنصاره مذهب جماعي، يرفض الأنانية والدوافع الذاتية، ويغنى الفرد المجتمع، ويتخذ المجتمع محورا له، وهو لأجل هذا لا يعترف بالحريات الفردية، بل يهدرها في سبيل القضية الأساسية.

من خلال التعريف للاشتراكية في إلغاء الحرية فالدولة هي التي تمسك زمام الأمور ويظهر من خلال التعريف أهم الأسس والمبادئ التي تشد إليها الاشتراكية في إلغاء الحرية الاقتصادية، وفيما يلي عرض موجز لها[1]:

- الملكية العامة لكافة عناصر الإنتاج، حيث أمم كل وسائل الإنتاج واتخذ المجتمع محورا له؛
- هيئة التخطيط المركزية هي المسؤولة عن تحديد الأهداف الاقتصادية للمجتمع؛
- يتم توزيع عناصر الإنتاج بما في ذلك القوى العاملة على مجالات استخدامها في ضوء التعليمات الدقيقة الصادرة عن الخطط المركزية؛
- تتم العملية الإنتاجية تحت إشراف مواطنين حكوميين عليهم أن يقوموا بتنفيذ أهداف الخطة كما هي مرسومة ومبلغة لهم؛
- تشمل الخطة المركزية تحديد أنواع السلع وكميات الإنتاج والائتمان التي تباع بها هذه السلع؛
- يظهر مما سبق نظام الاستهلاك والإنتاج والاستثمار وتحديد العمل والتوزيع يتوقفان على أهداف الخطة وفلسفتها، وهذه نتيجة منطقية مترتبة على إلغاء الملكية الفردية لأدوات الإنتاج.
- الاقتصاد الاشتراكي قائم أصلا على تدخل الدولة وانفرادها في النشاط الاقتصادي والاستثناء هو ترك الأفراد تمارس بعض أوجه النشاط الاقتصادي (هذا الاستثناء يضيق ويتسع حسب الظروف)

[1] سعيد أبو الفتوح محمد بسيوني، **مرجع سابق**، ص 34-35.

لكن يبقى الاقتصاد اشتراكيا طالما لم يعد الاستثناء هو القاعدة[1].

3 .طبيعة الحرية الاقتصادية في الإسلام.

يقر الإسلام الحرية الاقتصادية ويحترم إرادة الفرد في مجال التعاقد والعمل والإنتاج وتصرفه فيما يملك، مادام لا يلحق الضرر بالآخرين ولا يتعدى المبادئ التي يحرص عليها الإسلام، فمبدأ الحرية الاقتصادية في نطاق محدود.

ومن مبادئ الإسلام في هذا الشأن أنه لا حرية للفرد فيما صت عليه الشريعة من ألوان النشاط التي تتعارض مع المثل والغايات التي يؤمن الإسلام بضرورتها.

وقد تم تنفيذ هذا المبدأ بالطريقة التالية:

- نصت الشريعة الإسلامية في مصادرها على المنع من مجموعة من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية المعوقة في نظر الإسلام عن تحقيق المثل والقيم التي يتبناها الإسلام كالربا والاحتكار وغير ذلك.
- مبدأ إشراف لي الأم على النشاط العام وتدخل الدولة لحماية الصالح العامة وحراستها وأفسحت المجال لولي الأمر أن يمارس وظيفته وسلطته في الحد من حريات الأفراد في المجال الاقتصادي إذا كانت ممارستهم لهذه الحريات تصطدم مع المصلحة العامة للمجتمع.
- إلزام الإسلام المالك بأداء بعض الفرائض المالية من أمواله ولم يترك له الخيار في أن يؤدي هذه الواجبات المالية أو لا يؤديها وإنما وجب عليه القيام بهذه التكاليف.

ولهذا يتضح أن الإسلام قد اعترف بالحرية الاقتصادية ولم ينكرها أو يصادرها ولكنه في نفس الوقت لم يطلق لها العنان بل أحاطها ببعض القيود والحدود.

[1] خلود طنش، عبد الله البدارين، **مرجع سابق** ، ص04 .

والإسلام حينما وضع بعض القيود على الحرية الاقتصادية لم يضعها نتيجة للأخطاء أو المساوئ والعيوب التي أسفرت عنها التجربة وكشف عنها الواقع العملي، ولكنه وضع القيود في نفس الوقت الذي أقر فيه الحرية الاقتصادية أي أن الحرية الاقتصادية في الإسلام ولدت مقيدة[1].

المبحث الثاني: مقاييس الحرية الإقتصادية.

هناك عديد من المقاييس التي يعتمد عليها من أجل قياس مؤشر الحرية الاقتصادية، ومن بين الكثير منها اخترنا المقاييس التالية.

المطلب الأول: الإنفاق الحكومي ونزاهة الحكومة.

احتل الإنفاق الحكومي أهمية كبيرة في الدراسات المالية لأنه أداة للحكومة لتحقيق التقدم والتطور في مختلف أوجه الحياة كافة ومنه نتطرق لمفهوم الإنفاق كالتالي:

يمكن تعريف الإنفاق الحكومي على أنه مجموعة من المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة يهدف لإشباع حاجات معينة للمجتمع الذي تنظمه الدولة. ويمكن تعريف الإنفاق الحكومي على أنه المبالغ التي تصرفها الدولة لتقديم الخدمات للمواطنين أو لشراء السلع لكي تتمكن من تقديم خدماتها أو لمساعدة فئة من فئات المجتمع أو لإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة[2].

وهو أيضا مبلغ من المال يصدر عن الدولة أو عن أي شخص عام، بقصد تحقيق منفعة عامة.

تتطلب كفاءة عملية الإنفاق العام أن تلتزم مختلف الوحدات المكونة للاقتصاد العام فيها لدى قيامها

[1] سعيد أبو الفتوح محمد بسيوني، **مرجع سابق**، ص 36-38.

[2] دعاء محمد الزاملي، **دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012)**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 1، العراق، 2014، ص 192.

بالإنفاق العام احترام بعض المبادئ أو الضوابط حتى يحقق إشباع الحاجات العامة. ومنه العوامل محددة لها تكون كالآتي[1]:

1. ضوابط الإنفاق العام:

لكي يقوم الإنفاق العام بتحقيق النتائج المرغوبة منه فإن ذلك يتوقف على أمرين في غاية الأهمية أولهما تحقيق أقصى قدر من المنفعة، وثانيهما أن يتم ذلك مع الحرص على الاقتصاد في حجم الإنفاق[2].

أ. ضابط المنفعة:

يبرر مقدار النفقة العامة من خلال حجم المنفعة التي تؤديها إلى المجتمع، فهي تهدف لتحقيق المصلحة العامة من وراء تلبية الحاجات العامة، فلا يجوز صرفها لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد أو فئات المجتمع، لأي كانت الأسباب سياسية أو اجتماعية. حيث أن انتشار ما يعرف الآن "بالميزانية العامة" الذي يهدف إلى التزام الدولة بتحقيق المصلحة العامة.

ب. قاعدة الاقتصاد في النفقات:

إن هدف تحقيق أقصى إشباع من وراء الإنفاق العام لابد أن يتوافق مع ضابط المنفعة أي أنه يجب أن يتم الإنفاق بأسلوب عقلاني، وهو ما يطلق عليه علماء المالية العامة بضابط الاقتصاد في النفقات أو ترشيد الإنفاق العمومي، إلا أنه يوجد نوع ممن النفقات تكثر الدولة من إنفاقها كونها تعود بالفائدة على الدخل القومي مثل المشاريع الاستثمارية وإنفاق الأموال العمومية على الأولويات ومساعدة الفئات المعوزة.

---

[1] مقراني حميد، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، الجزائر، 2015، ص 4.

[2] عدة أسماء، **مرجع سابق**، ص 43.

2. حدود الإنفاق العام:

في ظل الحرية الاقتصادية أين يتمتع الأفراد بالحرية التامة في ممارسة النشاط الاقتصادي وتنظيم علاقات الإنتاج فيما بينهم، وانطلاقا من هذا المبدأ سيتحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، حيث لا يزيد دور الدولة على القيام بمهام الدولة الحارسة، حيث كان حجم الإنفاق من الدخل القومي لا يزيد عن الكم الذي يسمح للدولة بممارسة الوظائف التقليدية أين انخفض حجم النفقات العامة ونسبتها إلى الدخل القومي من جهة، وانحصرت من جهة أخرى .

- نزاهة الحكومة ومكافحة الفساد.

إن بناء النزاهة ومكافحة الفساد وجهان لعملة واحدة وكلاهما بحاجة إلى المعالجة في إطار أي خطة قومية أو إقطاعية، ويجب النظر إلى الفساد أو إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة، على أنه عالي المخاطر ومنخفض المردود. ويتمثل الهدف من بناء النزاهة في تحقيق هذا الأمر بطريقة لا تعرقل كفاءة الحكومات أو القطاع الخاص[1].

ومن خلال ما تطرقنا إليه يمكننا أن نعرف الفساد على الشكل التالي:

مفهوم الفساد الاقتصادي:

مصطلح الفساد من المصطلحات العامة، وله تعاريف متعددة، لعل أهمها[2]:

- تعريف البعض له بأنه استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية .

[1] مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، **بناء النزاهة والحد من الفساد في قطاع الدفاع خلاصة وافية لأفضل الممارسات**، جنيف، المديرية العامة للسياسات الأمنية (SIPOL)، 2010، سويسرا، ص 167.

[2] يوسف حسن يوسف، **الفساد الإداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته**، ط1، دار الكتب المصرية، مصر، 2014، ص 07.

- وهناك من يعرفه بأنه سوء استخدام الوظيفة العامة للحصول على كسب خاص.

- ويعرفه آخرون بأنه سوء استخدام المنصب لغايات شخصية.

- ويعرفه Johnston بإساءة استخدام الأدوار " تقصيد الوظائف " العامة أو الموارد العامة بغرض المنفعة الخاصة.

أيضا يعرف بإساءة استخدام الوظيفة العامة للكسب الخاص.[1]

اتفقت جميع التعاريف على الغاية أو الهدف من الفساد، وهو الحصول على كسب خاص أو منفعة شخصية. أما الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق هذا الهدف فكانت محل خلاف بين هذه التعاريف.

من الجدير بالذكر أنه ليس هناك إجماع على تعريف واحد مقبول للفساد، سواء بين البيروقراطيين وبين الذين يتعاملون مع الجهاز البيروقراطي، ولا بين الأكاديميين الذين يتناولون قضية الفساد بالدراسة والتحليل، ويرجع ذلك إلى وجود مجموعة من المشاكل التي تعوق مسألة التوصل إلى تعريف محدد للفساد والتي تتمثل فيما يلي[2]:

- إن الفساد يظل عملا مستترا ويتم عادة في السرية والخوف، وإن الكشف عن حالات الفساد لا يؤدي عادة إلى الكشف عن جزء من الحقيقة التي يجب معرفتها، فمن النادر أن تتم أعمال الفساد بشكل ظاهر، والقائمون على الفساد يعتمدون على مبدأ السرية والتواطؤ، وعلى ثقتهم بأنه لن يتم الكشف عن سلوكياتهم للسلطة المختصة.

- إن الفساد يغير من خصائصه، وذلك استجابة للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتغيرة،

[1] مفيد زنون يونس، **أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم**، مجلة تنمية الرافدين، مجلد 34، العدد 109، 2012، ص 03.

[2] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الفساد الاقتصادي أسبابه. أشكاله. آثاره. آليات مكافحته دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي**، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2013، ص22-23.

فكافة هذه العوامل تؤثر في الفساد، وهو الآخر يؤثر فيها، ومن ثم فإن الفساد عادة ما تصاحبه ديناميات معينة تسمح بوجوده.

أنواع الفساد:

قسم المختصون الفساد إلى أصناف مختلفة، كتقسيمه إلى فساد مالي وفساد إداري، وتقسيمه إلى فساد سياسي وفساد اقتصادي، وكذلك تقسيمه إلى فساد كبير وآخر صغير، وقد وضعت النظرية الاقتصادية رؤيتين أساسيتين للفساد، إحداهما تعتبر الفساد خارجيا بالنسبة للعملية السياسية والأخرى تعتبره جزءا داخليا منها[1].

الآثار المترتبة على الفساد:

يؤدي الفساد إلى نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية في غاية الخطورة، إذ تمس الجميع وبإمكانه التسبب في إبطاء التنمية بل وتراجعها في البلدان النامية، لكونه يصد المعونة الدولية والاستثمار الأجنبي والداخلي وفي حالات قصوى تتداعى أركان القانون والنظام من جراء عدم تنفيذ القوانين والأنظمة مما يؤدي إلى انتشار الجريمة والعنف[2].

ومع وجود اختلافات في هيكلة الحوكمة في القطاع العام، وبغض النظر عن ما إذا كان المسئولون في القطاعات الحكومية تم اختيارهم بالتعيين أو بالانتخاب فإن الحوكمة الرشيدة تبنى على قواعد ومرتكزات أساسية: سيادة القانون، والشفافية والمسائلة، والأخلاقيات والنزاهة، والاستخلاف، والقيادة، وفيما يلي تفصيلا لهذه العناصر:

[1] يحي مناصري، بوشو محمد نجيب، **أثر الفساد على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية قياسية**، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المستدامة، العدد 08، 2017، ص 03.

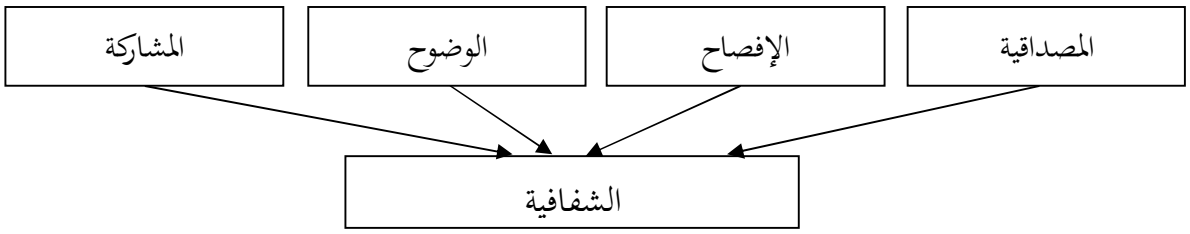
[2] وارث محمد، **الفساد وأثره على الفقر: إشارة إلى حالة الجزائر دفاتر السياسة والقانون**، العدد 08، جانفي 2013، ص 03.

سيادة القانون: هي قاعدة جوهرية وأساسية في الحوكمة الرشيدة، بحيث يكون الجميع حكومة أو أفراد خاضعين وممتثلين للقانون ويكون القانون هو المرجعية وليس فردا أو مجموعة من الأفراد لذلك يكون الجميع تحت سيادة القانون ويطبق بعدالة على الجميع، فتطبيق القانون يقلل الفرصة لسوء استعمال السلطة من أجل منافع شخصية[1].

الشفافية: يقصد بها حرية تدفق المعلومات والمعرفة بأوسع مفاهيمها، أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم، واتخاذ القرارات المناسبة، واكتشاف الأخطاء[2]، والهيئات الشفافة لها إجراءات واضحة لصناعة القرار، وقنوات مفتوحة للاتصال بين المسؤولين وأصحاب الشأن توفر قدرا واسعا من المعلومات.

ويضيف بالكين أن الشفافية ليست مجرد معلومات، لكنها تحتوي أنواعا مختلفة من المشاركة بالمسؤولية، وأن استخدام أنواعها المختلفة يعتمد على الظروف المحيطة، ويرتبط شستر وبرونو الشفافية بالمساءلة في كون المساءلة مبنية على الشفافية، ويرتبط مفهوم الشفافية ارتباطا وثيقا بأربع كلمات: المصداقية والإفصاح والوضوح والمشاركة[3] .

الشكل رقم 04: الشفافية



المصدر: من إعداد الطالبتين.

[1] عبد الله بن سعد الغامدي، **دور النزاهة والشفافية في محاربة الفساد، الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية**، كلية العلوم الاستراتيجية، الأردن، 2-4 سبتمبر 2014، ص 09.

[2] بوزيد سايح، **سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، 2012، ص 58.

[3] فارس بن علوش، بن بادي السبيعي، **دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية**، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2010، ص 15.

المساءلة: تعرف كوسيلة يمكن للأفراد والمنظمات من خلالها أن يتحملوا مسؤولية أدائهم، بحيث يؤدي ذلك إلى اطمئنان من يتعامل معهم وهذه الأمور تجري للصالح العام ووفق الأهداف المرسومة، وهي تستند إلى تعظيم الممارسات الجيدة وتحجيم الممارسات السيئة وأن المشكلات يتم التعامل معها بعدالة ومساواة، كما أن المساءلة هي تعبير عن التزام منظمات الإدارة العامة بتقديم حساب عن طبيعة ممارستها للواجبات المنوطة برفع الكفاءة والفعالية لهذه المنظمات، وهي منظومة تضم آليات وعناصر لضمان النزاهة والشفافية والقضاء على الفساد الإداري وتحقيق الصالح العام[1].

القيادة: تحدد المناخ الأخلاقي العام للمنظمة وهذا أمر مهم للغاية لتحقيق الالتزام على مستوى المرفق العام أو المنظمة للوصول إلى الحوكمة الجيدة (الرشيدة). القياديين عليهم مسؤولية كبيرة لتعزيز ودعم قواعد الحوكمة الرشيدة بحيث يكونون قدوة وأمثلة يحتذى بها داخل مؤسستهم وخارجها.

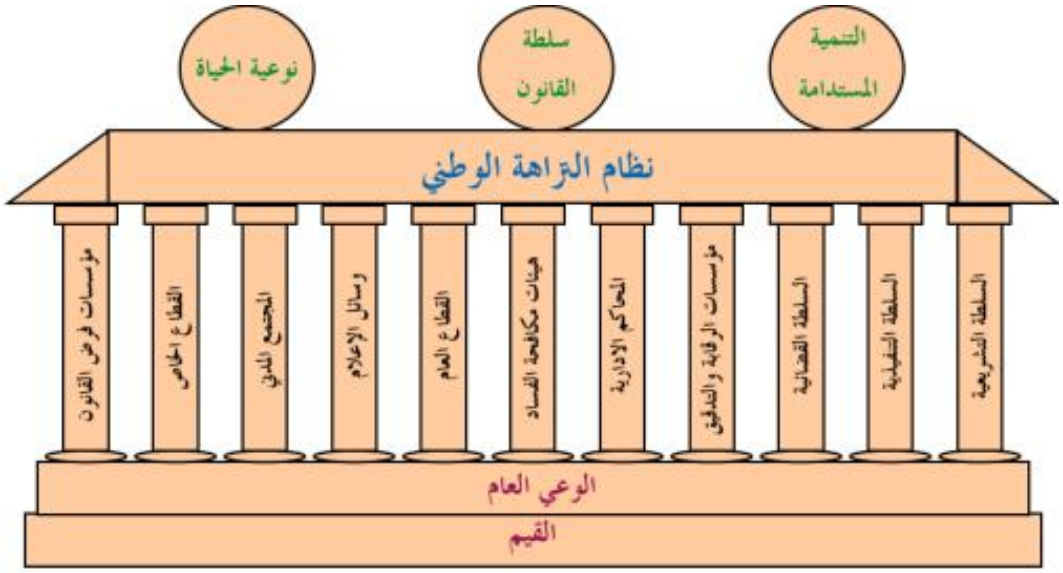
الاستخلاف: موظفي القطاع العام يقومون بمسؤولياتهم نيابة عن المجتمع والموارد والممتلكات العامة التي تحت إدارتهم وإشرافهم لا يجب أن تستخدم للمصالح الشخصية وإنما تستخدم لمصالح المجتمع، وهم مؤتمنون على الموارد والصلاحيات الممنوحة لهم. ومن المهم أن تنظم مؤسسات القطاع العام بحيث يتم الحفاظ على قدراتها لخدمة مصالح الحكومة والمصلحة العامة وتحسينها مع مرور الزمن. وهذا يشمل الاستدامة المالية والإدارة الكفؤة والفعالية للموارد، وكذلك العوامل الأخرى غير الملموسة، مثل المحافظة على ثقة المجتمع ككل في المرفق الحكومي أو الحكومة ككل[2] .

[1] فلاق محمد، **دور الشافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري "تجارب دولية"**، مجلة الردة لاقتصاديات الأعمال، العدد 01، جامعة الشلف، 2015، ص 14.

[2] عبد الله بن سعد الغامدي، **مرجع سابق**، ص 10.

النزاهة: بما أن خدمة المواطنين ونيل ثقتهم هما غاية الوظيفة العامة، فإنه يتعين على الموظف العام أن يسعى إلى الحفاظ على ثقة المواطنين وتعزيزها والتأكيد على أهمية نزاهة الإدارة الحكومية، والعمل على تعزيز المصلحة العامة للمجتمع، بألا يستخدم سلطاته ومنصبه أو يسمح باستخدامها بطريقة، وأن يغلب المصلحة العامة على مصالحه الشخصية في حال نشوء تضارب مصالح، وأن يكشف عن حالات الاحتيال وسوء الإدارة في حال اطلع عليها، وأن لا يكشف عن المعلومات الرسمية بطريقة غير صحيحة أو يستخدمها لأغراض شخصية[1] .

الشكل رقم 05: نظام النزاهة الوطني.



المصدر: عبير مصلح، **النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد**، ط3، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان، فلسطين، 2013، ص 48.

المطلب الثاني: الاستقرار المالي والعبء الضريبي.

أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي على مدى العقد الماضي هدفا متزايد الأهمية في سياق صنع السياسات الاقتصادية، فهناك أكثر من 12 بنكا مركزيا والعديد من المؤسسات المالية بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك

[1] عبير مصلح وآخرون، **النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد**، ط4، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان، فلسطين، 2016، ص 56.

الدولي وبنك التسويات الدولية تصدر تقارير دورية عن الاستقرار المالي وتخصيص جانبا مهما من جوانب نشاطها لدراسة الاستقرار المالي والسعي لتحقيقه.

تعريف الاستقرار المالي:

لا يزال تحليل الاستقرار المالي حديث العهد مقارنة بتحليل الاستقرار النقدي والاقتصاد الكلي[1].

والمغزى من الاستقرار المالي يتجاوز المفهوم البسيط لعدم وقوع الأزمات، فالنظام المالي يكون مستقرا إذا ما اتسم بالإمكانيات التالية:

- تسيير كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية حسب المناطق الجغرافية ومع مرور الوقت إلى جانب العمليات المالية والاقتصادية الأخرى (الادخار والاستثمار، الإقراض والاقتراض وتوليد السيولة وتوزيعها، وتحديد أسعار الأصول وأخيرا تراكم الثروة ونمو الناتج؛
- تقييم المخاطر المالية وتسعيرها وتحديدها وإدارتها؛
- استمرار القدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حال تراكم الاختلالات[2].

-العبء الضريبي.

تحتل نظرية الضريبة مكانة خاصة في نظريات المالية العامة، ليس فقط لكون الضريبة واحدة من أهم صور الإيرادات العامة وإنما لأهمية الدور الذي تلعبه الضريبة في تحقيق أهداف السياسة المالية إضافة إلى ما تثيره الضريبة من مشكلات فنية واقتصادية عند فرضها.

[1] ذهبي ريمة، **الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري (2003-2011)**، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، 2013، ص 16.

[2] أسيمينا كامينيس، **قضايا اقتصادية الحفاظ على الاستقرار المالي**، صندوق النقد الدولي، 2005، سبتمبر، 2005، ص 02.

- **التصنيف الاقتصادي للضرائب**[1]:

إن الهدف من هذا التصنيف هو الأخذ بعين الاعتبار الطابع الاقتصادي للضريبة دون الخلط بين هذا الطابع والدور الاقتصادي للضريبة وهنا يمكننا التمييز بين:

1- **الضرائب على الدخل:** هي تلك الضرائب التي تتخذ م الدخل وعاءا لها، أي أن المادة الخاضعة للضريبة هي الدخل الذي يتولد لدى الشخص الطبيعي أو المعنوي.

2- **الضرائب على رأس المال:** وهي تلك الضرائب التي تتخذ رأس المال وعاءا لها ويقصد برأس المال أو الثروة ما بحوزة المكلف من قيم استعمالية في لحظة زمنية معينة، سواء اتخذت هذه القيم شكل سلع مادية كالموجودات الثابتة أو حقوق معنوية كالأسهم والسندات، أو على شكل نقود، وتتخذ الضرائب على رأس المال أنواعا عديدة مثل الضريبة العادية على أس المال التي تفرض على قيمة ثروة المكلف بها كلها أو على بعض عناصرها، أو الضريبة التركات وهي التي تفرض على ما يملكه الفرد في لحظة زمنية معينة هي لحظة الوفاة.

3- **الضرائب على التداول والتصرفات:** لا تفرض هذه الضرائب على الدخل عند تحققه أو إنفاقه وإنما تحسب على الدخل والثروة عند تداوله أو التصرف فيه، وبذلك نلاحظ أن عداد من التشريعات المالية الحديثة تفرض الضرائب على تداول الأموال أو انتقالها وكذلك على التصرفات القانونية وتعد ضريبة التسجيل والطابع مثال على ذلك.

4- **الضرائب على الإنفاق:** تنقسم الضرائب على الإنفاق إلى نوعين هما:

[1] عفيف عبد الحميد، **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص 2-9.

أ- **الضرائب على الاستهلاك:** هي ضرائب تفرض على الأشخاص بمجرد شرائهم للسلع والخدمات أي أن الواقعة المنشئة للضريبة هي الاستهلاك، أو هي تلك الضرائب التي تفرض على الأشخاص أثناء استعمالهم لدخولهم في شتى الأوجه المرتبطة بحصولهم على السلع والخدمات الاستهلاكية.

ب- **الضريبة الجمركية:** هي ضريبة تفرض على حركة السلع دخولا وخروجا من وإلى إقليم الدولة، لذا فإنها تنقسم إلى نوعين هما:

❖ ضرائب الاستيراد: هي ضرائب تفرض عند دخول السلع الأجنبية إلى داخل إقليم الدولة، تعتمد عليها الدولة في تشجيع صادراتها قصد تحسين وضعية الميزان التجاري.

❖ ضرائب التصدير: تفرض هذه الضرائب عند خروج السلع الوطنية خارج حدود الدولة وتسعى هذه الأخيرة من خلال فرضها إلى تحقيق أهداف مالية تتمثل في توفير مبالغ للخزينة العامة أو الاقتصادية تتجلى في حماية المنتوج الوطني واجتماعية من خلال تثبيط السلع التي لا توافق أخلاقيات وعادات المجتمع[1].

➢ **نظريات العبء الضريبي:**

❖ **نظرية الفيزيوقراط:** نادت هذه النظرية بأن الأرض هي من هبات الله، لذلك تكون قادرة على تحقيق دخل صافي دون العوامل الإنتاجية الأخرى، فالأرض بإمكانها إنتاج أكثر مما ينفق على زراعتها ومن ثم تحقيق فائض يسمى الناتج الصافي، فالزراعة تعتبر المنتج الوحيد الأساسي للثروة ومنه المزارعون هم الطبقة المنتجة الوحيدة في المجتمع، أما بالنسبة لباقي الطبقات كطبقة التجار والصناع فهي غير منتجة وعقيمة لا

[1] عبد الكريم بريشي، **دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1988-2011)**، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص 90 -91.

تضيف دخلا صافيا لثرواتها فهي تقوم بإنتاج ما يكفيها ويسد حاجاتها وانطلاقا من مفهوم هذه النظرية فإن قيام الدولة بفرض ضرائب على مختلف الطبقات الأخرى العقيمة في نظرية التقليدين ستنتقل أعباؤها في النهاية إلى الناتج الصافي للأرض فلو فرضت ضرائب على إيرادات أصحاب رؤوس الأموال وعلى طبقة الصناع والتجار فإنهم سيقومون برفع أسعار منتجاتهم، وعليه نجد أن كافة أنواع الضرائب ستنتقل أعباؤها كلها إلى الدخل الصافي الناتج من الأرض.

- **نظرية الانتشار:** إن هذه النظرية محتواها مناقض تماما للنظرية السابقة، بحيث أن الضريبة لا يمكن أن تنحصر في وعاء واحد هو القطاع الزراعي، فإن نظرية الانتشار تذهب أنه عند فرض ضريبة على طبقة معينة فسرعان ما يتم انتقالها إلى طبقة أخرى، وهكذا إلى أن تعم الضرائب كل أفراد المجتمع، ويعني في نظر هذه النظرية أن الضريبة لا تستقر عند شخص واحد، وإنما تتحملها الطبقات سواء الغنية أو الفقيرة.

5- النظرية الحديثة وانعكاس الضريبة:

تعتبر النظرية الحديثة أن الضرائب ينتقل عبئها من خلال معاملات تبادلية تتم بين مختلف المكلفين القانونيين وتؤثر في أثمان السلع والخدمات المتبادلة وأن نظرية القيمة تؤكد على أن سعر السلعة يتحدد نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب، وعليه فإن عبء الضريبة كذلك يتحدد وفقا لتفاعل قوى العرض والطلب بعد فرض الضريبة[1].

هذا التفاعل كذلك مرتبط أساسا بعوامل كثيرة كمرونة العرض والطلب ودرجة المنافسة في السوق وبهذا فإن النظرية الحديثة تختلف تماما عن النظريتين السابقتين، بحيث تنظر للعبء الضريبي ومدى انتقاله من شخص إلى شخص واستقراره عند مكان معين تحكمه عدة عوامل.

[1] محمود جمام، **النظام الضريبي وأثاره على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمود منتوري، قسنطينة، 2010، ص 57.

المطلب الثالث: الحرية السياسية وحرية الاستثمار.

إن الحرية السياسية في مفهومها التقليدي قد ارتكزت على مبدأ هام هو مبدأ الحق في المعارضة الذي ترتب على مبدأ آخر وهو مبدأ حكم الأغلبية.

تعرف الحرية السياسية بأنها قدرة الفرد على ممارسة سلوكه السياسي دونما قيود تعيقه عن ذلك وتحد من إرادته السياسية، فهي الأنماط التي يمارسها الفرد لتحقيق خياراته السياسية كحق من حقوقه وتحقيق أهدافه السياسية كفرد من أفراد المجتمع.

وإن الحقوق التي يتمتع بها الفرد في مجال النشاط السياسي هي الإطار الذي يحدد الحرية السياسية للأفراد، وهذه الحقوق لا تكون مطلقة لأنها إن كانت كذلك فقد تتحول إلى تعدي على حريات الآخرين[1].

يوجد تلازم بين الحريات الفردية والحرية السياسية مرده أن كليهما كان مصدر إيحاء وإلهام للحريات الثورية والدستورية كما أن كل منهما عامل دفع قوي لتطوير الفكر السياسي على مر العصور، فإن كانت الحرية الفردية تعني حرية التقرير فإن الحرية السياسية تعني سلطة التقرير كما أن الاستقرار الاجتماعي يقتضي ضرورة التلازم بينهما. ذلك أن الحرية الفردية تحفظ للإنسان كرامته كما أن الحرية السياسية تتضمن الوسائل الحامية ما يكفل للحرية الفردية حركتها[2].

حرية الاستثمار:

[1] رأفت فؤاد عبد الرحمان ريان، **الثورات 2011 العربية وأثرها على مفاهيم الحركة والمشاركة والسياسة لدى طلبة الجامعات الفلسطينية**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2015، ص 32.

[2] غربي أحسن، **الحريات السياسية في البلدان العربي الجزائر نموذجا، الملتقى الدولي حول التعديلات الدستورية في البلدان العربية**، مداخلة، جامعة سكيكدة، 30 يونيو 2010، ص01.

مفهوم الاستثمار: يستمد مفهوم الاستثمار أصوله من علم الاقتصاد وهو على صلة وثيقة بمجموعة أخرى من المفاهيم الاقتصادية من أهمها الدخل، الاستهلاك، الادخار، الاقتراض، ويمكن تعريف الاستثمار بما يلي:

التخلي عن أموال يملكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن:

- القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول؛
- المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها[1].

واقع الاستثمار في الجزائر:

السياسة العامة للاستثمار: لقد انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة ففي مجال الاستثمار عملت الدولة على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي منذ انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي، كما أن الجزائر بعد انتهاج سياسة الإصلاحات الاقتصادية اكتسبت خبرة لا يستهان بها في ميدان تشريع وتنظيم الاستثمارات، فبعدما كان التشريع الخاص بالاستثمارات يأخذ أساسا بعين الاعتبار قيمة رؤوس الأموال المستثمرة عند منحه التسهيلات للمستثمرين، حيث كان الغرض هو تشجيع المبادرات أو جلب رؤوس الأموال التي كانت منعدمة في بداية الأمر، لكن ثم شيئا فشيئا فرضت تدابير جديدة لتوجيه الاستثمارات وفقا لثلاث محاور أساسية:

نمو المشاريع المولدة لمواطن الشغل: ثم نحو القطاعات المولدة لمواطن الشغل بتكاليف معتدلة للصناعات المتوسطة والصغيرة، ثم نحو أنشطة الصناعات التقليدية والحرفية والمهن الصغرى التي تولد عادة أقل من عشر مناصب شغل.

[1] زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، ط4، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 13.

من ناحية أخرى وتفاديا لتكريس حالة اللاتوازن الإقليمي الحاد اتخذت ترتيبات للبحث على اللامركزية بإقرار تحفيزات هامة للمناطق الماد ترقيتها.

نظرية الاحتياجات المتعلقة بالموارد الخارجية فإن الأنشطة التصديرية وهي المصدر الأساسي للعملة الصعبة الخارجية لاقت تشجيعا كبيرا في كل قوانين المالية السنوية وفي قوانين الاستثمار المتعاقبة[1].

قانون الاستثمار في مرحلة التسعينيات:

يعتبر قانون النقد والقرض 90-10 أول قانون كرس حرية الاستثمار في المجال المصرفي للاستثمارات الوطنية والأجنبية، وقد أنشأ هذا القانون مجلس النقد والقرض الذي أسدت إليه بموجب المادة 185 صلاحية إبداء الرأي بالمطابقة في كل مشروع استثماري أجنبي يقام في الجزائر، إذ لا يمكن لأي مستثمر غير مقيم أن يباشر باستثمار أمواله في الجزائر إلا بعد موافقة مجلس النقد والقرض عن طريق إبداء رأيه بالمطابقة[2].

مبدأ حرية الاستثمار ألغى قانون النقد والقرض وبصفة ضمنية كل التنظيمات الاستثنائية التي تقيد الاستثمار الأجنبي، حيث وسع من مجال تدخل المستثمرين الأجانب في كافة القطاعات باستثناء تلك المخصصة صراحة للدولة، وكلمة المخصصة يجب عدم التوسع في تفسيرها، لأن دور الدولة ذاته شهد انتقال نوعي من دور الدولة المقاولة إلى دور الدولة الضابطة والتي تكتفي بالمهام التقليدية لها.

إن المشكل لا يكمن في وضع حدود لمبدأ حرية الاستثمار حماية للمصالح الاقتصادية للدولة وأولوياتها في التنمية المعترف بها دوليا.

[1] منصوري زين، **واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، 2012، ص 28.

[2] منصور داود، **الآليات القانونية لضبط النشاط الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص 12-13.

ولكن بإمكان المشرع تحديد المجالات المعنية بالنشاطات المقننة بنصوص صريحة وواضحة وخالية من أي غموض، لأن العبارات العامة غير المحددة من شأنها فسح المجال للسلطات العمومية للتدخل والحد من حرية الاستثمار، وهذا ما يجعل المستثمرين الأجانب يشكون في النوايا الحقيقية للسلطات الجزائرية في مجال حرية الاستثمار، خاصة بالنظر إلى عدم الاستقرار الذي يميز التشريع الجزائري، فضلا عن ذلك يجب وضع القواعد المناسبة لبناء اقتصاد السوق الذي يضمن منافسة سليمة بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين في هذا المجال[1].

قانون الاستثمار في مرحلة الآمر:

في ظل هذه المرحلة ظهرت ملامح الانفتاح الاستثماري وذلك بعد الانتخابات الرئاسية، وظهور بوادر الاستقرار السياسي والأمني، حيث بدا ذلك جليا من خلال سياسة جلب رؤوس الأموال والتفتح نحو الخارج وهو ما تجسد في الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار وقد جعل الاستثمارات تنجز في حرية تامة في أنشطة اقتصادية مختلفة بعدما منع المرسوم التشريعي 93-12 المستثمرين سواء كانوا جزائريين أو أجانب من إمكانية الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية المحفوظة للدولة أو أحد فروعها[2].

-العلاقة بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية.

إن الأنظمة الاقتصادية تلعب دورا مزدوجا في تأسيس مجتمع حر، فمن ناحية فإن الحرية في الأنظمة الاقتصادية هي بذاتها. أما في المرتبة الثانية فإن الحرية الاقتصادية كذلك وسيلة لا يستغنى عنها في سبيل تحقيق الحرية السياسية.

[1] عجابي عماد، **تكريس مبدأ حرية التجارة والصناعة في الجزائر**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الرابع، ديسمبر، 2014، ص 11-12.

[2] منصور داود، **مرجع سابق**، ص 12- 13.

إن أولى تلك الأدوار للحرية الاقتصادية تتطلب تأكيدا خاصا لأن للمفكرين على وجه الخصوص ميل قوي لعدم اعتبار هذه السمة للحرية على أنها مهمة، فهم يذهبون إلى التعبير عن ازدرائهم لما يعتبرونه مظاهر مادية للحياة. وإلى اعتبار سعيهم وراء قيمهم السامية المزعومة على أنه على مستوى أعلى من الأهمية، وعلى أنه يستحق اهتماما خاصا. ولكنه لمعظم مواطني الدولة وإن لم يكن ذلك للمفكرين فإن الأهمية المباشرة للحرية الاقتصادية هي على الأقل بمثل أهميتها كوسيلة لتحقيق الحرية السياسية[1].

[1] ميلتون فريدمان، **العلاقة بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية**، ط1، منبر الحرية مؤسسة أطلس للأبحاث الاقتصادية، أمريكا، 2006، ص2.

خاتمة الفصل الثاني:

إن مفهوم الحرية الاقتصادية يفك قيود تبعية الأفراد للحكومة وتتيح للأفراد حرية اتخاذ قرارهم وتبني وجهات نظرهم الخاصة ، فالقطاع الخاص يعد محركا للنمو الاقتصادي وأداة ملائمة لتوفير فرص جديدة للسكان من العمل وتحسين إنتاجهم، والحرية الاقتصادية تعتبر محفز للقطاع الخاص وسببا للنهوض به وازدهاره.

فسيطرة الحكومة على الاقتصاد تجعله ينمو نموا بطيئا وقد لا يحقق أي معدلات نمو على الإطلاق، يعني ذلك أن تحقيق أفضل النتائج في ظل التدخل الحكومي الطفيف أي في النطاق الضيق، وفي ظل الحرية الاقتصادية تتحقق الديمقراطية والاستقرار وتدعم مزيدا من الحريات، وسنتطرق لأثر الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الدراسة التطبيقية في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية لنماذج النمو الإقتصادي في البلدان المغاربية.

مقدمة الفصل الثالث:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة علاقة ونوع التأثير بين المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير المستقل (مؤشر الحرية الاقتصادية، التبادل التجاري، الانفتاح التجاري). وبعد التطرق إلى المفاهيم الأساسية للنمو الاقتصادي في الفصل الأول والمفاهيم الأساسية للحرية الاقتصادية في الفصل الثاني، سنحاول في هذا الفصل الأخير إلى التطرق إلى العلاقة والتأثير الحاصل بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي بين هذه الدول خلال الفترة 1995-2016 وتحليل نتائج الدراسة لمعرفة نوع العلاقة والتأثير بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى مايلي:

- منهجية القياس الاقتصادي لبيانات السلاسل الزمنية.
- الأدوات المستخدمة في الدراسة.
- تطبيق القياس الاقتصادي لبيانات السلاسل الزمنية.

المبحث الأول: منهجية القياس الاقتصادي لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية.

قبل القيام بالدراسة القياسية سنتطرق للجانب النظري لفهم أكثر لنماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية.

المطلب الأول: ضبط مفهوم المصطلح.

لقد اكتسبت نماذج بانل في العقد الحالي اهتماما بالغا خصوصا في الدراسات الاقتصادية والتجارية، ومن المرجح أن استخدامها سيزداد أكثر، حيث تأخذ في عين الاعتبار أثر تغير الزمن وكذلك التغير في المشاهدات المقطعية[1].

نعني بمصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات بانل مجموعة المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات من الزمن.

خصائص المنهجية[2]:

- المعطيات يجب أن تكون مؤشرة بواسطة الزمن؛
- قياس الزمن يجب أن يكون منتظم؛
- المتغير التابع يجب أن يتغير بدلالة الزمن.

[1]Martin wagener, jarsolava hlouskova, The performance of panel unit rot and stationarity Test results from a large scale simulation study, Institude for advance studies, university of brern, department of economics, Italy, April 2005, P01.

[2]وليد بوتياح، **دراسة مقارنة لدوال الاستثمار في البلدان المغاربية باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية 1995- 2005**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 50-51.

مميزات نماذج بانل: يتفوق تحليل بانل على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها، يتميز بالعديد من المزايا نختصر في[1]:

- تتضمن بيانات بانل محتوى معلوماتي، أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على متغيرات ذات ثقة عالية، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات يكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر تتميز بيانات بانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل.
- توفر نماذج بانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضا تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة، الفقر، النمو وغيرها، ومن جهة أخرى، يمكن إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقوم عادة إلى تقديرات متحيزة، وتبرز أهمية استخدام بيانات بانل في أنها تأخذ بالاعتبار ما يوصف بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية.
- تساعد هذه النماذج في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات التباين لحد الخطأ Heteroscedasticity شائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية.[2]

أهمية نماذج "بانل":

- التحكم في التباين الفردي الذي يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية والذي يفضي إلى نتائج متحيزة؛

[1] بادي البلطجي، **تحليل الاقتصاد القياسي في بيانات بانل**، ط3، 2005، ص4-9.

[2] Hsiao C, Analysis of panel Data, Cambridge university Press, Cambrige, England, 2003, P12.

- تتضمن بيانات بانل محتوى معلوماتي أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات يكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر تتميز بيانات بانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل.
- توفر نماذج بانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضا تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية مثل البطالة والفقر ومن جهة أخرى يمكن من خلال بيانات بانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية أخرى.
- تسهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة (omitted variables) الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة (biased estimates) في الانحدارات المفردة.

وتبرز أهمية استخدام بيانات بانل في أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ (unobserved heterogeneity) الخاص بمفردات العينية سواء المقطعية أو الزمنية[1].

المطلب الثاني: النموذج العام في تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية.

في دراستنا لنماذج معطيات بانيل التي سنطبقها على دالة الاستثمار سوف نقوم باستخدام النموذج الخطي العام والذي يأخذ الصيغة المصفوفية التالية:

$$Y = X\beta + u$$

حيث:

[1] عادل العبدلي، **محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، مجلد 16، عدد1، 2010، ص 17.

$$Y=\begin{bmatrix}Y_1\\Y_2\\.\\.\\Y_n\end{bmatrix} \quad , X=\begin{bmatrix}. & \cdots & \cdots & .\\ . & \cdots & \cdots & .\\ x_1 & x_2 & \cdots & x_k\\ . & \cdots & \cdots & .\\ . & \cdots & \cdots & .\end{bmatrix} , \beta=\begin{bmatrix}\beta_1\\\beta_2\\.\\.\\\beta_k\end{bmatrix} , u=\begin{bmatrix}u_1\\u_2\\.\\.\\u_n\end{bmatrix}$$

- فرضيات النموذج العام.

1- $Y= \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 \dots + \beta_k x_k + u$

حيث X_1 هو عمود مشكل من العدد 1 وهو يتعلق بالحد الثابت في النموذج.

2- $E(u) = 0$ ومنه: $E(Y) = X\beta$

3- $var(u) = E(uu') = \sigma^2 I$

. وهذا ينتج عنه فرضين جزئيتين هما [1] :

أ- قوانين الاحتمالات التي يتبعها u لها نفس التباين.

ب- الاضطرابات المأخوذة مثنى مثنى ليست مرتبطة فيما بينها.

4- $p(x)=k$ أي أن المتغيرات المفسرة مستقلة خطيا.

5- المصفوفة X غير عشوائية.

6- الشعاع u يتبع توزيع طبيعي ذات بعد n.

يمكن اختصار الفرضيات 2، 3 و 6 في صيغة منهجية كما يلي:

$$u \sim N(0, \sigma^2 I)$$

[1] Jack Johnston, Méthodes économétriques, Trad, Bernard GUERRIEN, France : Economica tome, 1988, P419.

- تقدير النموذج.

التقنية الأكثر استخداما في تقدير النموذج الخطي العام هي طريقة المربعات الصغرى العادية (ols) و ذلك بتطبيقها على النموذج التالي: $Y = X\beta + u$

وهذا تحت الفرضيات الكلاسيكية التالية والخاصة بالحد العشوائي:

1- $E(u) = 0$.

2- $var(u) = \sigma^2 I$ (ثبات التباين).

3- $E(u_i u_j) = 0$ حيث أن $i \neq j$ أي أن الأخطاء المأخوذة مثنى مثنى غير مرتبطة.

4- $E(X_i u_j) = 0$ أي أن المتغيرات المفسرة غير مرتبطة بالخطأ العشوائي.

5- $u \sim N(0, \sigma^2 I)$

ليكن b_* شعاع غير معرف يحتوي k عنصر وليكن شعاع البواقي[1]:

$$e_* = Y - Xb_*$$

طريقة (ols) تقتضي اختيار b_* بشكل يسمح بتدنئة مجموع مربعات البواقي $e'e$ و المعطاة كما يلي:

$$e'_* e_* = (y - xb_*)'(y - x)b_*$$

$$= y'y - 2(b'_* x'y)' + b_* x'x' b_*$$

وبالاشتقاق بالنسبة إلى الشعاع b_* نجد:

$$\frac{\partial e'_* e_*}{\partial b_*} = 2x'y + 2x'xb_* \quad \ldots\ldots (1)$$

ويكون الحل b حلا للمعادلة (1) لما تتحقق العلاقة التالية:

$$(x'x)b = x'y$$

[1] وليد بوتياح، **مرجع سابق**، ص 53.

وتسمى المعادلة الطبيعية للمربعات الصغرى العادية.

الفرضية (4) من فرضيات النموذج الخطي العام تؤمن لنا أن المصفوفة $(x'x)$ غير شاذة ومن يكون لدينا:

$$b = (X'Y)(X'X)^{-1} \ldots\ldots (2)$$

وهو مقدر (ols) للنموذج الخطي العام ويكون شعاع البواقي e معطى بالشكل التالي:

ومن خصائص مقدر (ols) أنه مقدر غير متحيز أي $E(b) = \beta$.

أما تباينه فيعطى بالصيغة التالية: $\text{var}(u) = \sigma^2(X'X)^{-1}$

وبالتالي يكون النموذج العام في تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية[1]:

يعتبر بالإمكان ترجمة معلومتي البعد الفردي والبعد الزمني في شكل تجزئة لتباين المشاهدات، كما يتم ترتيب المشاهدات على N فرد مفترض، ومن أجل التبسيط تكون المشاهدات على نفس المجموعة من الفترات، t=2،1، 3...T فيكون لدينا: Y_{it}.

حيث: i=2،1، 3..... N (رقم الفرد في العينة)

t=2،1، 3.....T (فترة المشاهدة)

أي أن مشاهدة هذه المتغيرة تتعلق بالفرد i خلال الفترة t.

ومنه يمكن تقسيم التغير الكلي للمشاهدات وفق المساواة التالية:

$$\sum_{i=1}^{N}\sum_{t=1}^{T}(Y_{it} - Y_{..})^2 = T\sum_{i=0}^{N}(Y_{i.} - Y_{..})^2 + \sum_{i=1}^{N}\sum_{t=1}^{T}(Y_{it} - Y_{i.})^2$$

التغير بين الأفراد التغير داخل الأفراد

[1]Patrik sevestre, **Econométrie des données de panel**, France Dunod, 2002,p1.

حيث:

$Y_{i.}$: متوسط Y_{it} بالنسبة للفرد i عبر الزمن.

$Y_{..}$: متوسط Y_{it} بالنسبة للزمن والأفراد.

تبين المركبة الأولى من المعادلة السابقة الاختلافات الدائمة بين الأفراد (تكون مستقرة عبر الزمن)، أما المركبة الثانية فتبرز الانحرافات بين حالات الفرد i عند كل فترة.

وبالتالي يمكن تعريف النموذج العام للدراسة والذي يأخذ بعين الاعتبار عدم تجانس سلوك الأفراد على النحو التالي[1]:

$$Y_{it} = \beta_{0,it} + \sum_{i=0}^{n} \beta_{k,it} X_{k,it} + w_{it}$$

مع الأخذ بعين الاعتبار أن [عدد المشاهدات NT > عدد المعلمات$NT(K+1)$] حيث:

Y_{it}: قيمة المتغيرة التابعة (الداخلية) الموافقة للفرد والمشاهدة في الفترة .

$X_{k,it}$: قيمة المتغيرة المفسرة الموافقة للفرد رقم والمشاهدة في الفترة والمعلمة.

$\beta_{0,it}$: الأثر الفردي أو الاختلاف بين الأفراد وهو يحتوي على حد ثابت ومتغيرات خاصة متعلقة بالأفراد أو الجماعات.

$\beta_{k,it}$: المعلمات المجهولة الموافقة للمتغيرات المفسرة والمراد تقديرها.

w_{it}: الاضطرابات العشوائية، والتي تشمل الفرضيتين التاليتين:

$$E(w_{it}) = 0, \forall(i,t)$$

[1] مرجع سابق، ص 2.

$$\text{var}(w_{it}) = \sigma_w^2 \ , \forall (i,t)$$

المطلب الثالث: النماذج الأساسية لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية.

تتكون نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية من ثلاثة أشكال رئيسية هي:

أ. نموذج الانحدار التجميعي PRM [1] :

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات الطولية حيث تكون فيه جميع المعاملات β ثانية لجميع الفترات الزمنية.

يصاغ نموذج الانحدار التجميعي بالصيغة الآتية: $Y_{\text{it}} = \alpha_i + \beta X_{\text{it}} + \varepsilon_{it}$

حيث: t=2،1، 3...T و i=2،1، 3..... N.

α_i = تمثل الأثر الفردي والذي يكون ثابتا عبر الزمن t، خاص بكل وحدة مقطعية i.

تستخدم طرقة المربعات الصغرى ols في تقدير معلمات النموذج في المعادلة، وهذا بعد ترتيب القيم الخاصة بمتغير الاستجابة والمتغير التوضيحي بدءا من أول مجموعة بيانات مقطعية وهكذا وبحجم مشاهدات مقداره (N*T) .

ب. نموذج الآثار الثابتة FEM [2] :

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون الهدف هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدى من خلال جعل معلمة القطع β_0 تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل β_j ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية

[1] عز الدين تمار، **دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي حالة بعض الدول العربية للفترة ما بين (1990-2013)**، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2015 ،ص 25.

[2] زكريا يحي الجمال، **اختبار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21، العراق، 2012، ص271.

(أي سوف نتعامل مع حالة عدم التجانس في التباين بين المجاميع)، وعليه فإن نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة اللآتية:

$Y_{it} = \alpha_i + \sum \beta X_{it} + \varepsilon_{it}.$ حيث: i=2،1، 3..... N و t=2،1، 3...T

عادة ما تتغير المعلمات من وحدة إلى أخرى ضمن المقطع العرضي لعينة البحث، يعزى الاختلاف في الحد الثابت بين عينة وأخرى إلى اختلاف النمط السلوكي لتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع من وحدة إلى أخرى داخل المقطع العرضي.

لتقدير هذا النموذج تستعمل متغيرات وهمية بقدر (n-1) من أجل تفادي مشكل التعددية الخطية التامة، ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية، يطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى الوهمية[1].

ت. نموذج الآثار العشوائية REM:

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ ε_{it} ذا توزيع طبيعي بوسط مقدراه صفر وتباين مساوي إلى σ_ε^2 ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بأن تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من مجاميع المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجا ملائما في حالة وجود خلل في الفروض المذكورة أعلاه في نموذج التأثيرات الثابتة في نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع β_{0i} كمتغير عشوائي له معدل مقداره u أي: i= 2،1، 3..... N

$$\beta_{0i} = u + V_i$$

[1] عز الدين تمار، **مرجع سابق**، ص 25.

تفشل طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية كونها تعطي مقدرات غير كفوءة ولها أخطاء قياسية غير صحيحة مما يؤثر في اختبار المعلمات كون أن التباين المشترك w_{it}و w_{is} لا يساوي الصفر أي: $\mathrm{cov}(w_{\mathrm{it}}, w_{is}) = \sigma^2 \neq 0, t \neq s$.

المبحث الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.

هناك العديد من الأدوات المستخدمة في الدراسة واخترنا منها مايلي:

المطلب الأول: طرق تقدير نماذج معطيات نموذج الدراسة

توجد العديد من طرق تقدير نماذج معطيات بانل ومن أهمها:

طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) هي أفضل المقدرات الخطية غير المنحازة المقدرة[1].

حيث عرفها J. Honson بأنها أسلوب لتقدير بعض المعالم غير المعروفة حيث أن المقدرة هو القيمة العددية الناتجة من تطبيق ذلك القانون أو تلك الطريقة على مجموعة من بيانات العينة المعنية بالدراسة[2]، وتهدف هذه الطريقة إلى إيجاد خط مستقيم يقترب من جميع النقاط، حيث يكون مجموع انحرافات القيم المقدرة عن القيم الحقيقية أدنى ما يمكن.

تتميز معلمات النموذج القياسي المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية بالخصائص التالية:

- خاصية عدم التحيز، يعني أن الفرق بين المقدرة ووسط توزيعها يساوي الصفر.

$$E=b^*=b$$

[1] خالد محمد السواعي، **EVEWS والقياس الاقتصادي**، ط1، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2012، ص 89.

[2] تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 33.

- أفضل مقدار خطي غير متحيز BLUE حسب Gausse Markov إن من بين المقدرات الخطية وغير المتحيزة تكون مقدرتا المربعات الصغرى العادية لأن لها تباين أقل ما يمكن مقارنة مع بقية المقدرات الأخرى.

خاصية الاتساق: يكون المقدر متسقا إذا اقتربت قيمته من المعلمة الحقيقية مع اقتراب حجم العينة من ما لا نهاية لتطبيق هذه الطريقة OLS يتوجب الامتثال للفرضيات التالية[1]:

- العلاقة الخطي بين المتغير التابع والمتغير العشوائي؛
- متوسط قيم المتغير العشوائي مساو للصفر؛
- تباين الخطأ العشوائي يكون ثابتا؛
- قيم المتغير العشوائي مستقلة عن بعضها البعض، أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية؛
- قيمة المتغير العشوائي مستقلة عن قيمة المتغير المستقل؛
- استقلالية المتغيرات المفسرة ذلك لمعرفة أثر كل متغير مستقل على حدة.

طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS): تعطي مقدرات أكثر دقة وأقل تحيزا فهي تقضي على مشكل أخطاء القياس وارتباط المتغيرات المستقلة بعامل الخطأ وتعتمد على اختبار Sargan Hanson الذي يأخذ بعين الاعتبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء واختلاف التباين والذي على أساسه يتم قول النموذج أو رفضه.

[1] دومينيك سلفاتور، **الإحصاء والاقتصاد القياسي**، ط3، الدار الدولية للاستثمار والثقافة، القاهرة، مصر، 2012، ص 143.

المطلب الثاني: اختبارات تحليل الدراسة.

لتحليل دراستنا نتبع الخطوات التالية:

1- اختبار تحديد النموذج الملائم:

1-1- اختبار مضاعف لاغرانج: اقترحه pagan et breusch (1980) وهو يتبع توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية واحدة، كما يعتمد على مضاعف لاغرانج المتعلق بالأخطاء U_{it} الناتجة عن طريقة المربعات الصغرى.

2-1- وتتم صياغته على النحو التالي[1]:

$$LM=\frac{N.T}{2(T-1)}\left(\left(\frac{\sum_{t=1}^{n}\sum_{t=1}^{t}\xi it^{2}}{\sum_{t=1}^{n}\sum_{t=1}^{t}\xi it^{-1}}\right)\right)^{2}-X^{2}$$

حيث اختبار فرضية العدم والبديلة كما يلي:

H_0: نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم؛

H_1: نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائي هو الملائم.

يتم الحكم على الاختبار على النحو التالي: إذ كانت قيمة LM المحسوبة أكبر من قيمة كاي مربع (درجة واحدة) نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

2-1- اختبار Hausman (1978):

[1] مجدي الشوربجي، **أثر تكنولوجيا المعلومات على النمو الاقتصادي**، ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في منظمة الأعمال، جامعة الشلف، 2011، ص 19.

يستخدم هذا الاختبار في حالة الاختلاف الجوهري بين التأثيرات الثابتة والعشوائية وهو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة فتستند فرضية العدم على عدم وجود ذلك الارتباط وعندها تكون لكل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية متسقة ولكن مقدرة التأثيرات العشوائية التي تكون هي الأكثر كفاءة.

هذا الاختبار يتبع التوزيع (X^2) يعتمد على إحصائية Wald بدرجة حرية K تصاغ فرضيته بـ:

H_0: نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم؛

H_1: نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

إذا كانت قيمة H المحسوبة أكبر من قيمت كاي تربيع المجدولة ترفض H_0 ونقبل H_1[1].

2- اختبار التعدد الخطي:

- حتساب معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF).

لكل متغير من المتغيرات التوضيحية يستفاد منه قياس مدى ارتباط كل متغير توضيحي مع المتغيرات الأخرى في النموذج، فإذا كانت قيمة **VIF > 10** فإنه يدل على أن هناك مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات التوضيحية ، وتستخدم الصيغة الآتية في إيجاد قيمة$(\mathbf{VIF_J})$ [2].

$$\mathbf{VIF_J} = \frac{1}{(1-R_J^2)} \qquad J = 1,2,3\ldots,P$$

حيث أن: P : تمثل عدد المتغيرات التوضيحية.

$\mathbf{R_J^2}$: تمثل معامل التحديد للمتغير التوضيحي $\mathbf{X_J}$ المستخرج من انحدار $\mathbf{X_J}$ على بقية المتغيرات التوضيحية.

[1] عادل عبد الله، **مرجع سابق**، ص 25.

[2] مزاحم محمد يحي ومحمود حمدون عبد الله، **تشخيص التعدد الخطي واستخدام انحدار الحرف في اختيار متغيرات دالة الاستثمار الزراعي في العراق للفترة** 1980-2000، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، العدد 8، 2008، ص 173.

إيجاد الدليل الشرطي (Condition index) ونسب التباين (Variance Proportions) حيث يؤخذان سوية ويستفاد منهما في بيان درجة التعدد الخطي والتغيرات المرتبطة مع بعضها البعض. فإذا كانت قيمة الدليل الشرطي بحدود 10-5 وإن اثنين أو أكثر من نسب التباين أقل من 0.50 فإنه يدل على أن الإرتباط ضعيف. أما إذا كانت $30 \leq CI \leq 10$ فهذا يعني أن هناك تعدد خطي من المعتدل إلى العالي، أما إذا تجاوزت (30) فهذا يدل على أن التعدد الخطي بدرجة أكبر[1].

3- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي:

للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي نستعمل اختبار Pesaran إذا كانت Prob > 0.05 لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي والعكس صحيح إذا كانت 0.05> Prob توجد مشكلة الارتباط الذاتي.

4- اختبار مشكلة عدم التجانس:

للكشف عن مشكلة عدم التجانس نستعمل اختبار Modified Wald إذا كانت Prob > 0.05 لا توجد مشكلة عدم التجانس والعكس صحيح إذا كانت 0.05> Prob توجد مشكلة عدم التجانس.

المبحث الثالث: تطبيق القياس الاقتصادي لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية.

بعد التطرق للجانب النظري سنقوم بصياغة النموذج كالآتي.

المطلب الأول: صياغة النموذج و تحديد متغيراته.

تشمل المعطيات الخاصة بالمتغيرات في دراستنا على بعد مضاعف، البعد الفردي والذي يمثل البلدان المغاربية والبعد الزمني وهو فترة الدراسة.

[1] مزاحم محمد يحي ومحمود حمدون عبد الله، **مرجع سابق**، ص 173.

أ. مجتمع الدراسة وفترتها.

- تشمل عينة الدراسة بلدان المغرب العربي أخذنا منها 3 دول وهي المغرب، الجزائر، تونس ويحمل كل منها ترقيما وترميزها كما يلي:

جدول 01: تصنيف مجتمع الدراسة.

البلد	الرمز	الرقم
الجزائر	DZA	1
المغرب	MOR	2
تونس	TUN	3

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برمجية STATA 14

- أما فترة الدراسة فهي تمتد من سنة 1995 إلى 2016 وقد اخترنا هذه الفترة لأن مؤشر الحرية الاقتصادية الذي تنشره مؤسسة Heritage يبدأ من سنة 1995.

- أما بالنسبة لمتغيرات النموذج فقد أدرجنا أهم المتغيرات التي نعتقد أنها تساهم في تفسير النمو الاقتصادي وهي كما يلي:

المتغيرة التابعة:

النمو الاقتصادي: والذي يعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مقاس بالأسعار الثابتة لسنة 2010 (دولار أمريكي) وأدخلنا عليه اللوغاريتم الطبيعي ليصبح (LGDP).

المتغيرات المفسرة:

مؤشر الحرية الاقتصادية (EFI): وأدخلنا عليه اللوغاريتم الطبيعي ليصبح (LEFI).

الانفتاح التجاري (EOPEN): هو عبارة عن مجموع الصادرات والواردات بالسعر الثابت للدولار الأمريكي مقسوما على GDP مضروبا في 100، وبعد إدخال اللوغاريتم الطبيعي على المتغيرة تصبح **(LEOPEN).**

التبادل التجاري (TTE): مقاس بالأسعار الثابتة (دولار أمريكي) وأدخلنا عليه اللوغاريتم الطبيعي ليصبح **(LTTE).**

وقد تم أخذ المتغيرات باللوغاريتم الطبيعي على خلفية مجموعة من الدراسات التي تمت على معطيات بانيل باستخدام اللوغاريتم الطبيعي.

والهدف من أخذ لوغاريتم المتغيرات هو أن نماذج النمو تعتمد على اللوغاريتم الطبيعي في دراستها.

المطلب الثاني: اختبار النموذج.

نموذج الدراسة هو عبارة عن نموذج انحدار متعدد يكتب كما يلي:

$$LGDP_{it} = \beta_0 + \beta_1 LEFI_{it} + \beta_2 LTTE_{it} + \beta_3 LEOPEN_{it} + \varepsilon_{it}$$

i: مؤشر البلد (i= 1,….3)

t: مؤشر السنة (t=1995,……2016)

1- النموذج المقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS):

يرتكز مقدر على استخدام التغيرات الكلية للمشاهدات، أي استخدام المعطيات في شكلها الخام وقد أدى التقرير إلى الحصول على النموذج التالي:

وفقا للملحق رقم (1) بعد عملية التقدير تحصلنا على المعادلة التالية:

$$LGDP = 12.57 - 2.06\ lEFI + 0.23\ lTTE + 0.69\ lEOPEN$$

(11.48) (-8.39) (6.54) (10.18)

$R^2 = 0.8013$ N=22 F=83.33

$\bar{R}^2 = 0.7917$ prob=0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برمجية STATA 14

تقييم النموذج:

أ- إحصائيا:

بعد تقدير النموذج بواسطة المربعات الصغرى العادية باستخدام المعطيات التي بحوزتها نلاحظ أن الإحصائية t المحسوبة لكل معلمة أكبر من t المجدولة عند مستوى معنوية 5%، ما عدا إحصائية LEFI، مما يدل على أن معلمات النموذج المقدر معنوية إحصائيا ما عدا إحصائية LEFI، وبذلك فإن كل من متغيرة والانفتاح التجاري (EOPEN) والتبادل التجاري (TTE) يساهمون في تفسير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.8013%، وهو ما يوضحه معامل التحديد R^2، وهذا في حال كون معطيات الدراسة عبارة عن معطيات خام دون الأخذ بعين الاعتبار البعدين الفردي والزمني للظاهرة المدروسة، أما إحصائية F فيشر المحسوبة أكبر من F المجدولة عند مستوى معنوية 0.05% مما يعني أن المتغيرات تساهم في تفسير تغيرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ماعدا مؤشر الحرية الاقتصادية، وسنقوم بالكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج.

ب- اقتصاديا:

من خلال نتائج النموذج المقدر نلاحظ أن الحد الثابت موجب مما يدل على أنه حتى في حال انعدام كل المتغيرات المفسرة المدرجة بالنموذج فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا ينعدم بالنسبة لكل البلدان المغاربية على العموم. أما المرونة الداخلية فتبين أنه كلما زاد كل من الانفتاح التجاري (EOPEN) والتبادل التجاري (TTE) بنسبة 1% لكل البلدان المغاربية في شكل معطيات خام يزيد نصيب الفرد بالنسب التالية على التوالي 0.69% ، 0.23%، وهو ما يثبت العلاقة الطردية بينهم مما يتماشى مع النظرية الاقتصادية، في حين أن زيادة مؤشر الحرية الاقتصادية (EFI) بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكل البلدان المغاربية ويبلغ هذا الانخفاض 2.06%، وهذا يوافق النظرية الاقتصادية، وهذا يدل على أن الحرية الاقتصادية تربطها علاقة عكسية بالنمو الاقتصادي فكلما انخفض مؤشر الحرية الاقتصادية زاد النمو والعكس.

2- نموذجي بين الأفراد (between) و داخل الأفراد (within).

نموذج بين الأفراد (between) يمثل البعد الفردي لمتغيرات النمو الاقتصادي و نموذج داخل الأفراد (within) يمثل البعد الزمني الفردي لمتغيرات النمو الاقتصادي.

I. بالنسبة ل id و t:

وفقا للملحق رقم (5) بعد عملية التقدير تحصلنا على الجداول التالية:

Variable		Mean	Std. Dev.	Min	Max	Observations	
id	overall	2	.8227534	1	3	N =	66
	between		1	1	3	n =	3
	within		0	2	2	T =	22
t	overall	11.5	6.392905	1	22	N =	66
	between		0	11.5	11.5	n =	3
	within		6.392905	1	22	T =	22

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برمجية STATA 14

التحليل للنموذجين يكون بالاعتماد على الإنحراف المعياري.

البعد الفردي: تتأثر المتغيرة بالدول CS.

البعد الزمني: تتأثر المتغيرة بالزمنTS .

II. تحليل المتغيرات:

- **بالنسبة ل LGDP:**

LGDP	overall	8.082915	.2764581	7.451354	8.48213	N =	66
	between		.2618667	7.793994	8.304625	n =	3
	within		.1732328	7.729386	8.362859	T =	22

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برمجية STATA 14

لدينا: overall =0 .27 between=0.26 و within= 0.17.

لدينا نموذج بين الأفراد (between) أقرب من overall أكثر من نموذج داخل الأفراد (within) ومنه البعد ل **LGDP** هو بعد فردي.

- **بالنسبة ل LEFI:**

lEFI	overall	4.057902	.0668433	3.889777	4.169761	N =	66
	between		.0482252	4.002246	4.087308	n =	3
	within		.0537934	3.915332	4.16653	T =	22

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برمجية STATA 14

لدينا: overall = 0.06 و between=0.04 و within= 0.05.

لدينا نموذج داخل الأفراد (within) أقرب من overall أكثر من نموذج بين الأفراد (between) ومنه البعد ل **LEFI** هو بعد زمني.

- **بالنسبة لLTTE :**

lTTE	overall	4.436748	.463654	3.755205	5.539438	N =	66
	between		.4857321	4.047376	4.981044	n =	3
	within		.2350845	3.579804	4.995141	T =	22

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برمجية STATA 14

لدينا: overall = 0.46 ، between =0.48 و within= 0.23.

لدينا نموذج بين الأفراد (between) أقرب من overall أكثر من نموذج داخل الأفراد (within) ومنه البعد ل **LTTE** هو بعد فردي.

- **بالنسبة لLEOPEN :**

lEOPEN	overall	4.10022	.2294571	3.648721	4.584942	N =	66
	between		.2119829	3.950178	4.342729	n =	3
	within		.1491035	3.798521	4.366455	T =	22

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برمجية STATA 14

لدينا: overall = 0.22 between=0.21 و within= 0.14.

لدينا نموذج بين الأفراد (between) أقرب من overall أكثر من نموذج داخل الأفراد (within) ومنه البعد ل **LEOPEN** هو بعد فردي.

- **المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج الآثار الثابتة.**

من خلال النتائج المتحصل عليها من جدول الدراسة نجد أن:

قيمة فيشر F المقيد أصغر من 0.05%، Prob > F = 0.0000 أي ومنه نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل، أي نختار نموذج الآثار الثابتة.

- **المفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية.**

يتم المفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية عن طريق استخدام اختبار Haussman

- **اختبار Haussman:**

استعملنا هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة Fixed و نموذج الآثار العشوائية Random.

وفقا للملحق رقم (12) بعد عملية التقدير تحصلنا على المعادلة التالية:

P=0.0000 وهي أصغر من 0.05، يعني نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض الصفري أي نختار نموذج الآثار الثابتة fixed.

ومنه تكون معادلة النموذج كالتالي:

وفقا للملحق رقم (9) بعد عملية التقدير تحصلنا على المعادلة التالية:

$$LGDP = 8.32 - 0.74\ lEFI - 0.15\ lTTE + 0.84\ lEOPEN$$

(8.01) (-3.10) (-2.92) (10.93)

$R^2 = 0.7636$ N=22 F=64.60

Prob =0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برمجية STATA 14

- **اختبار مشكلة التعدد الخطي:**

للتأكد من عدم وجود مشكلة التعدد الخطي استخدام اختبار معامل تضخم التباين vif وقد تحصلنا على النتائج التالية:

وفقا للملحق رقم (15) بعد عملية التقدير تحصلنا على الجدول التالي:

جدول 02: جدول اختبار معامل تضخم التباين VIF.

المتغيرات	VIF	القرار
lEFI	1.10	لا توجد مشكلة التعدد الخطي
lTTE	1.11	لا توجد مشكلة التعدد الخطي
lEOPEN	1.01	لا توجد مشكلة التعدد الخطي
Mean VIF	1.07	لا توجد مشكلة التعدد الخطي

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برمجية STATA 14

ومن خلال الجدول نلاحظ أن كل معاملات VIF أصغر 10 ومنه عدم وجود مشكلة التعدد الخطي.

- **اختبار مشكلة الارتباط الذاتي.**

وفقا للملحق رقم (16) بعد عملية التقدير تحصلنا على مايلي:

باستعمال اختبار Pesaran وجدنا أن Pr=0.0000 وهي أصغر من 0.05، ومنه وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

- **اختيار مشكلة عدم التجانس:**

وفقا للملحق رقم (16) بعد عملية التقدير تحصلنا على مايلي:

باستعمال اختبار Modified Wald وجدنا أن Pr=0.04 وهي أصغر من 0.05، وبالتالي عدم تجانس معلمات النموذج المقدر للبلدان الثلاث، أي أن المتغيرات المفسرة المدرجة بالنموذج تمثل فوارق هيكلية لاختلاف النمو بينها ونخص بالذكر الحرية الاقتصادية EFI والتبادل التجاري TTE ، وتأثير هذه المتغيرات يختلف من بلد لآخر، مما أدى إلى عدم التجانس بين الحدود الثابتة .

وفقا للملحق رقم (17) بعد القيام بتصحيح نموذج الآثار الثابتة باستخدام برمجية STATA 14 تحصلنا على المعادلة التالية:

$$LGDP = 8.66 - 0.74\ lEFI - 0.15\ lTTE + 0.84\ lEOPEN - 0.54\ MOR - 0.48\ TUN$$

(8.54) (-3.10) (-2.92) (10.93)

$R^2 = 0.9072$ N=22 F=64.60

$\bar{R}^2 = 0.8994$ prob=0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برمجية STATA 14.

هذه المعادلة تمثل النموذج الأمثل للدراسة وبواسطة هذه المعادلة سنستطيع تفسير النتائج المتحصل عليها وقبل القيام بذلك سوف نضع هذه المعادلة في الجدول التالي:

باستخدام برمجية STATA 14 تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول (03):ملخص تقدير النماذج.

المتغيرات التوضيحية	النموذج التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
constant	12.57 (*)	8.66 (*)	12.57 (*)
lEFI	-2.06 (*)	-0.74 (*)	-2.06 (*)
lTTE	0.23 (*)	-0.15 (*)	0.23 (*)
lEOPEN	0.69 (*)	0.84 (*)	0.69 (*)
		-0.54 (*)	
		-0.48 (*)	
	0.80	0.90	0.80

المصدر: من إعداد الطالبتين.

(*) معنوية المعلمة عند 0.05.

نلاحظ من الجدول أن 0.90 = R^2 قد تحسنت ومنه فإن النموذج الأفضل هو نموذج الآثار الثابتة.

المطلب الثالث: تحليل نتائج النموذج.

تعتبر الدراسة التطبيقية للنمو الاقتصادي للدول الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب) التي قمنا بها في هذا الفصل محاولة أردنا من خلالها الاقتراب من واقع النمو في هذه البلدان وإسقاط الجانب النظري لكل من الظاهرة المدروسة وتقنية النمذجة باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية على المعطيات الميدانية لهذه البلدان، وذلك من أجل

الوقوف على إشكالية البحث المطروحة والتطرق بنوع من التحليل للنمو الاقتصادي ونلاحظ من خلال النتائج أن مؤشر الحرية الاقتصادية يتخذ علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي وهذا راجع لعدة عوامل فبالنسبة للجزائر فقد احتلت المرتبة 154 في تصنيف مؤشر فيرزر العالمي للحريات الإقتصادية لسنة 2016 من أصل 178 دولة وهذا راجع لسياسة التقشف التي اتخذتها الجزائر نتيجة الأزمة المالية التي حدثت بعد اخفاض أسعار البترول ومنع الكثير من المنتجات من الدخول إلى الجزائر وبالرغم من انخفاض إيرادات البلاد فإن أن النفقات العمومية الفعلية بقيت على حالها في 2016 مقارنة بمستواها في 2015 بحيث بلغت 7 303٫8 مليار دينار (مقابل 7 656٫3 مليار دينار في 2015). أما بالنسبة لتونس فقد تقهقرت واحتلت المرتبة 114 لسنة 2016 من أصل 178 دولة بعدما كانت في المرتبة 107 لسنة 2015 وقد أثر سلبا على النمو الاقتصادي بسبب حالة عدم اليقين السياسي في تونس، بعد تغيير الحكومة والوضع الدولي المعقد بالإضافة إلى خطر الإرهاب الذي يصعب التحكم فيه زادت من تعقد الوضع بالنسبة لتونس الذي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على السياحة.

أما بالنسبة للمغرب فقد احتلت المرتبة 85 لسنة 2016 من أصل 178 وقد أشار تقرير مؤسسة هيريتاج فونديشن أن المغرب تمكن من تحقيق إصلاحات كثيرة خلال السنوات الأخيرة شملت تعديل الدستور واتساع الحريات الفردية والجماعية، وتطوير الاقتصاد الذي حافظ على نمو سنوي نسبته 4 في المئة، ولم يتضرر من تداعيات الربيع العربي واستفاد اقتصاد المغرب في المقابل من تراجع أسعار النفط عالمياً، مما سمح له برفع الدعم الحكومي عن جزء من نفقات صندوق المقاصة لتمويل المحروقات، وتحسين المؤشرات الماكرو اقتصادية وتقليص عجز الموازنة والحساب الخارجي وحددت المؤسسة حجم الناتج المحلي الإجمالي إلى قيمة العملة بنحو 273 بليون دولار وبدخل فردي سنوي مقداره 8164 دولاراً، مما يجعل المغرب في مصاف الدول متوسطة الدخل ومتطورة الحرية الاقتصادية.

أما بالنسبة للتبادل التجاري فقد أخذ علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي وهذا ما يؤكد ضعف التبادل التجاري بين هذه الدول، فحجم التبادل التجاري بين تونس والمغرب لا يتجاوز 350 مليون دولار. وتحتل تونس مرتبة متأخرة في قائمة شركاء المغرب، إذ هي الشريك رقم 48، بينما شهد التبادل التجاري بين تونس والجزائر تراجعا بنحو ثلاثة ملايين دولار، في ظل ارتفاع وتيرة التجارة الموازية. وبالنسبة للمبادلات الاقتصادية بين المغرب والجزائر تبقى هزيلة بالمقارنة بحجم فرص نموها إذا ما تم فتح الحدود البرية بينهما، حيث يحرم البلدان من آلاف المشاريع الاستثمارية، التي من شأنها رفع التنمية وإنقاذ عشرات الآلاف من مستنقع البطالة . وفي المقابل يأخذ الاتحاد الأوروبي نصيب الأسد في المعاملات التجارية لدول المغرب العربي بنسبة تبلغ 60 بالمائة. فأكثر من نصف المعاملات التجارية التونسية تتم مع الاتحاد الأوروبي. وكذلك الشأن بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الذي يأخذ حصة 50 بالمائة تقريبا من حجم المبادلات التجارية الجزائرية مع الخارج بقيمة حوالي 40 مليار دولار. أما المغرب فيمثل التبادل التجاري له مع الاتحاد الأوروبي 70 بالمائة من إجمالي مبادلاته التجارية الدولية. وهذه المبادلات تكون في مجملها استراد للمواد الغذائية التي لا تحدث نمو اقتصادي.

أما بالنسبة للانفتاح التجاري فهناك علاقة طردية مع النمو الاقتصادي وهذا يعني كلما زاد الانفتاح التجاري زاد النمو في هذه البلدان الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب) فقد عرفت الجزائر انفتاحا متواضعا خلال العشر سنوات الأخيرة في محاولة إلى إقامة شراكة اقتصادية مع الدول الإفريقية وذلك بفعل تأثرها بتراجع أسعار النفط وسعيها إلى تنويع اقتصادها ولكن ذلك الأمر أصبح غير متاحا للجزائر بسبب الأزمة الاقتصادية، بعدما أقدمت خلال العام 2013 على إسقاط ديون 13 دولة أفريقية مقدرة بنحو مليار دولار كما أن عدم انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية يحد من انفتاحها على العالم. على عكس منافستها المغرب التي أحرزت تقدما كبيرا وأصبحت بفضل سياستها ثاني أكبر مستثمر إفريقي في القارة بعد جنوب إفريقيا وذلك بفضل حزمة التحفيزات المقدمة

للمستثمرين وسبق أن صنفت صحيفة "فاينانشال تايمز" البريطانية المغرب وجنوب إفريقيا على رأس لائحة البلدان الإفريقية العشرة الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ قالت الصحيفة عن المغرب، إنه بلد جاذب جداً للاستثمارات الأجنبية بنسبة بلغت 8.3% من مجموع ما استقبلته القارة السمراء. وبالنسبة لتونس فقد شملت عملية تحرير الاقتصاد نشاطات التجارة الخارجية، ذلك لأن تونس عضو مؤسس للمنظمة العالمية للتجارة كما أبرمت اتفاقيات تجارية ثنائية ومتعددة الأطراف مع العديد من البلدان من ذلك الاتفاق الخاص بالفلاحة والاتفاق الخاص بالإجراءات الصحية وبحماية النباتات.

ومثل توقيع اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي مرحلة متميزة في عملية تحرير الاقتصاد حيث ينص هذا الاتفاق على إحداث منطقة تبادل حر للمنتجات الصناعية وتسهيل تبادل المنتجات الفلاحية. وبهذا تكون تونس أول بلد ينتمي إلى جنوب المتوسط يوقع اتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي. و بالتالي فان مثل هذه الاتفاقيات تعزز اندماج الاقتصاد التونسي في سياق عولمة الأسواق مما يمنح المستثمرين فرصا جديدة للإنتاج والتسويق.

خاتمة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى المتغيرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي في تطبيقها وذلك من خلال إبراز أهم المتغيرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (معطيات بانل) باستخدام برمجية stata 14، وقد أردنا من خلاله إسقاط الجانب النظري للفصلين السابقين على واقع اقتصاديات كل من الجزائر ، تونس والمغرب. حيث توصلنا للنتائج التالية:

- أنه يمكن تحديد وبناء نموذج قياسي للظاهرة المدروسة.

-النموذج الملائم هو نموذج الأثار الثابتة.

- هناك علاقة عكسية بين التبادل التجاري والنمو الاقتصادي، أما بالنسبة للانفتاح التجاري فله علاقة طردية مع النمو الاقتصادي وبغية التذكير بهدف الدراسة الرئيسي وهو معرفة العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو وجدنا أن مؤشر الحرية الاقتصادية يتخذ علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي.

خـــاتـــمـــة

خاتمة عامة:

أخذت الحرية الاقتصادية اهتماما كبيرا من الاقتصاديين لما لها من تأثير المستوى الاقتصادي، حيث تعتبر الحرية الاقتصادية واحدة من أهم الظواهر الاقتصادية وتمثل هذه الدراسة التي قمنا بها محاولة لإظهار تأثير الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي، ومعرفة النموذج الملائم الذي يمكن الاعتماد عليه في الدراسة، حيث قمنا باختبار الفرضيات وفقا لمنهجية تحليلية قياسية خلال الفترة الممتدة بين 1995-2016.

وللوقوف على أهم محاور الدراسة قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول حيث يغطي كل فصل منها أهم جوانب الدراسة، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للنمو الاقتصادي وتمكنا من خلاله إلى إبراز النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي في المبحث الأول والمفهوم والمقاييس والعوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فخصص لاستراتيجيات النمو الاقتصادي، أما الفصل الثاني فقد تناولنا نظرة عامة عن الحرية الاقتصادية ففي المبحث الأول ماهية الحرية الاقتصادية أما بالنسبة للمبحث الثاني مقاييس الحرية الاقتصادية، بينما خصصنا الفصل الثالث للدراسة التطبيقية لنماذج النمو الاقتصادي في البلدان الثلاث، وقد قمنا بتقسيمه لثلاث مباحث، الأول تناولنا منهجية القياس الاقتصادي لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية والمبحث الثاني فكان للحديث عن الأدوات المستخدمة في الدراسة أما المبحث الثالث كان تطبيق القياس الاقتصادي لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية حيث قمنا فيه بصياغة النموذج واختيار النموذج الملائم للدراسة وبعد الطرح والتحليل الذي قمنا به في هذه الدراسة تمكنا من الخروج بالنتائج التالية:

نتائج الدراسة:

- وجود علاقة عكسية بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

- التطور الملحوظ والمتزايد في استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية مواكب لتطور قواعد البيانات والبرمجيات.

- هناك شوط كبير لهذه الدول الثلاث لكي تحقق مرتبة عالية في مؤشر الحرية الاقتصادية.

- تدني مؤشر الحرية الاقتصادية واعتماد الدول الثلاث على مصدر واحد لاقتصادياتها يجعل نموها بطيء وضعيف.

- انتشار الفساد وانعدام الشفافية من أسباب تراجع هذه الدول في مؤشر الحرية الاقتصادي.

- زيادة الانفتاح والتبادل التجاري بين الدول الثلاث سيرفع من معدل نموها الاقتصادي.

- تقاس الحرية الاقتصادية بقدرة الفرد على ممارسة نشاط اقتصادي دون تدخل الدولة.

- الأوضاع الاجتماعية تؤثر على كل من الحرية الاقتصادية والنمو لاقتصادي.

آفاق الدراسة:

- توسيع عينة الدراسة لتشمل كل بلدان المغرب العربي وكل البلدان العربية.

-تكملة نمذجة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية باستخدام ARDL.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المراجع :

أولا: الكتب

01-	إيمون باتلر، **آدم سميث (ترجمة: علي الحارس)**، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2014.
02-	سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988.
03-	مصطفى يوسف كافي، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، ط1**،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
04-	محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، قسم الاقتصاد، مصر،2003 .
05-	عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)**، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
06-	سهيلة فريد النباتي، **التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل، ط1**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
07-	سعيد أبو الفتوح محمد بسيوني، **الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية**، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1988.
08-	يوسف حسن يوسف، **الفساد الإداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته**، ط1، دار الكتب المصرية، مصر، 2014.
09-	نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الفساد الاقتصادي أسبابه.أشكاله.آثاره.آليات مكافحته دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي**، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2013.
10-	عبير مصلح وآخرون، **النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد**، ط4، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان، فلسطين، 2016 .
11-	ميلتون فريدمان، **العلاقة بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية**، ط1، منبر الحرية مؤسسة أطلس للأبحاث

	الاقتصادية، أمريكا، 2006.
12-	توم جي بالمر، ترجمة محمد فتحي خضر **أخلاقيات الرأسمالية**، ، ط1، كلمات عربية للترجمة والنشر، مصر، 2013.
13-	أنطوان زحلان، **النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية**، ط1، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013.
14-	روبرت بارو، ترجمة نادر إدريس النل، **محددات النمو الاقتصادي**، ط1، دار الكتاب الحديث للنشر، الأردن، 2012.
15-	ذهبي ريمة، **الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري (2003-2011)**، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، 2013.
16-	مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
17-	زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، ط4، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
18-	خالد محمد السواعي، EVEWS **والقياس الاقتصادي**، ط1، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2012.
19-	تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
20-	دومينيك سلفاتور، **الإحصاء والاقتصاد القياسي**، ط3، الدار الدولية للاستثمار والثقافة، مصر، 2012.
21-	بادي البلطجي، **تحليل الاقتصاد القياسي في بيانات بانل**، ط3، 2005 .

كتب أجنبية:

01-	Jack Johnston, Méthodes économétriques, Trad, Bernard GUERRIEN, France : Economica 2^{éme} tome, 1988
02-	Patrik sevestre, Econométrie des données de panel, France Dunod, 2002
03-	Martin wagener, jarsolava hlouskova, **The performance of panel unit rot and stationarity Test results from a large scale simulation study**, Institude for advance studies, university of brern, department of economics, Italy, April 2005, P01 .
04-	Hsiao C, **Analysis of panel Data**, Cambridge university Press, Cambrige, England, 2003, P12.

ثانيا : المذكرات

01-	محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه،** كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.
02-	بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة الجزائر 2001-2009،** رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010.
03-	كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية،** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2013 .
04-	معاذ صغير، **تقدير دالة النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2011،** رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013.
05-	بن قوية مختار، **أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر،** رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
06-	معط الله أمال، **آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، رسالة ماجستير،** كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، **جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،** 2015.
07-	بناني فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة نظرية،** رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2009.
08-	صواليلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية،** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2006.
09-	علي قريشي، **الحرية الاقتصادية في النظام الدستوري المعاصر والفقه الإسلامي "دراسة مقارنة" في الأصول النظرية وآليات الممارسة مع تطبيق على الوضع في الجزائر،** أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، الجزائر، 2005 .
10-	فارس بن علوش بن بادي السبيعي، **دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات**

	الحكومية، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2010.
11-	عز الدين تمار، **دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي حالة بعض الدول العربية للفترة ما بين (1990-2013)**، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2015.
12-	خدير زكريا، **أثر التضخم على أداء السوق المالي: دراسة قياسية باستعمال بيانات بانل لدول مجلس التعاون الخليجي خلال 1996-2015** ، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2016.
13-	وليد بوتياح، **دراسة مقارنة لدوال الاستثمار في البلدان المغاربية باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية 1995-2005**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.
14-	مقراني حميد، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، الجزائر، 2015.
15-	عدة أسماء، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2016.
16-	فارس رشيد البياني، **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2008.
17-	ساعو باية، **الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واقع وآفاق**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.
18-	فكرون السعيد، **إستراتيجية التصنيع والتنمية المجتمعات النامية حالة الجزائر**، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.
19-	ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي** دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2015.
20-	ذهبي ريمة، **الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري (2003-2011)**، أطروحة ، الجزائر، 2013.
21-	عفيف عبد الحميد، **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة**

	(2001-2012)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014 .
22-	عبد الكريم بريشي، **دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1988-2011)**، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، **2014.**
23-	محمود جمام، **النظام الضريبي وأثاره على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمود منتوري، قسنطينة، **2010.**
24-	غربي أحسن، الحريات **السياسية في البلدان العربي الجزائر نموذجا**، الملتقى الدولي حول التعديلات الدستورية في البلدان العربية، مداخلة، جامعة سكيكدة، 30 يونيو **2010.**
25-	رأفت فؤاد عبد الرحمان ريان، **الثورات 2011 العربية وأثرها على مفاهيم الحركة والمشاركة والسياسة لدى طلبة الجامعات الفلسطينية**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، **2015.**
26-	منصور داود، **الآليات القانونية لضبط النشاط الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، **2016.**

ثالثا : المجلات و الملتقيات والتقارير

01-	مصطفى جاويش، **قضية السكان في مصر محنة أم منحة؟**، تقرير سنوي نوفمبر 2017، مصر، المعهد المصري للدراسات.
02-	سيدي محمود ولد سيدي محمد، **المشاكل الهيكلية للتنمية**، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، **1995.**
03-	خلود طنش، عبد الله البدارين، **الحرية الاقتصادية وأثرها على وظائف الأسواق المالية الإسلامية دراسة مقارنة**، مجلة إربد، مجلد 25، العدد02، جامعة اليرموك، الأردن، **2017.**
04-	عزة حجازي، **أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد في الدول العربية**، المجلد 16، العدد 2، الكويت، يوليو **2014.**
05-	دعاء محمد الزاملي، **دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012)**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد1، العراق، 2014 .

06-	يحي مناصري، بوشو محمد نجيب، **أثر الفساد على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية قياسية**، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المستدامة، العدد 08، جامعة يحي فارس، 2017.
07-	مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، **بناء النزاهة والحد من الفساد في قطاع الدفاع خلاصة وافية لأفضل الممارسات**، جنيف، المديرية العامة للسياسات الأمنية (SIPOL)، سويسرا ،2010.
08-	عبد الله بن سعد الغامدي، **دور النزاهة والشفافية في محاربة الفساد، الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية**، كلية العلوم الاستراتيجية، الأردن، 2-4 سبتمبر 2014.
09-	بوزيد سايح، **سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، 2012.
10-	فلاق محمد، **دور الشافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري "تجارب دولية"**، مجلة الردة لاقتصاديات الأعمال، العدد 01، جامعة الشلف، 2015.
11-	زكريا يحي الجمال، **اختبار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21، العراق، 2012.
12-	مزاحم محمد يحي ومحمود حمدون عبد الله: **تشخيص التعدد الخطي واستخدام انحدار الحرف في اختيار متغيرات دالة الاستثمار الزراعي في العراق للفترة 1980-2000**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، العدد 8، 2008.
13-	إيمان شليحي، عبد الأمير السعد، **الإقليمية التقليدية والحديثة حالة الدول العربية**، مجلة العلوم الاقتصادية، 2016.
14-	العيد قعدة، **التنمية الاجتماعية**، رؤية سوسيولوجية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 20، سبتمبر 2016
15-	محمد الناصر حميداتو، **نماذج النمو**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 07، المجلد الثاني، 2014
16-	خلود طنش، عبد الله البدارين، **الحرية الاقتصادية وأثرها على وظائف الأسواق المالية الإسلامية**، دراسة مقارنة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2017.
17-	أسيمينا كامينيس، **قضايا اقتصادية**، الحفاظ على الاستقرار المالي، صندوق النقد الدولي، 2005، سبتمبر، 2005،
18-	منصوري زين، **واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، الجزائر، 2005.

19-	عجابي عماد، **تكريس مبدأ حرية التجارة والصناعة في الجزائر**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الرابع، ديسمبر،2014.
20-	عادل العبدلي، **محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، عدد1، مجلد 16، جدة، 2010.
21-	مجدي الشوربجي، **أثر تكنولوجيا المعلومات على النمو الاقتصادي**، ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في منظمة الأعمال، جامعة الشلف، 2011.
22-	مفيد زنون يونس، **أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم**، مجلة تنمية الرافدين، مجلد 34، العدد 109، 2012.
23-	وارث محمد، **الفساد وأثره على الفقر: إشارة إلى حالة الجزائر دفاتر السياسة والقانون**، العدد 08، جانفي 2013.

الملاحق

المعطيات:

counties	years	id	t	GDP	EFI	TTE	EOPEN
DZA	1995	1	1	3223,55756	55,7	101,56436	48,7452697
DZA	1996	1	2	3297,86337	54,5	145,43454	47,5272446
DZA	1997	1	3	3281,10214	54,9	159,92173	46,87215
DZA	1998	1	4	3397,4102	55,8	108,60638	40,6929168
DZA	1999	1	5	3457,13705	57,2	136,70596	44,5862332
DZA	2000	1	6	3541,07204	56,8	240,22462	56,948093
DZA	2001	1	7	3600,43725	57,3	192,48491	53,1064968
DZA	2002	1	8	3754,51628	61	157,06015	54,2074407
DZA	2003	1	9	3974,17503	57,7	187,09412	52,3745861
DZA	2004	1	10	4091,14424	58,1	172,29726	57,9813662
DZA	2005	1	11	4273,31275	53,2	225,97829	64,302848
DZA	2006	1	12	4282,32823	55,7	254,53486	65,0010698
DZA	2007	1	13	4359,37575	55,4	217,7379	65,0437504
DZA	2008	1	14	4390,49963	56,2	200,86122	69,4599529
DZA	2009	1	15	4386,0389	56,6	114,96424	61,5606806
DZA	2010	1	16	4463,39467	56,9	140,96456	60,4970153
DZA	2011	1	17	4504,9201	52,4	155,54215	60,3622483
DZA	2012	1	18	4564,43502	51	142,65354	58,4734475
DZA	2013	1	19	4596,21963	49,6	118,07443	57,2105543
DZA	2014	1	20	4675,88502	50,8	107,35063	56,8102461
DZA	2015	1	21	4759,59524	48,9	67,053499	52,0695394
DZA	2016	1	22	4827,72425	50,1	61,812228	47,5387799
MOR	1995	2	1	1722,19331	62,8	68,6521	43,3099574
MOR	1996	2	2	1907,78645	64,3	70,908904	38,4254907
MOR	1997	2	3	1853,01285	64,7	73,826772	42,2935163
MOR	1998	2	4	1962,03424	61,1	69,514091	41,7234571
MOR	1999	2	5	1958,95379	63,8	74,2267	41,5353299
MOR	2000	2	6	1972,30029	63,2	64,435582	48,8094226
MOR	2001	2	7	2091,23452	63,9	64,72187	46,0775291
MOR	2002	2	8	2130,73392	59	66,159798	46,6718189
MOR	2003	2	9	2230,90475	57,8	61,601451	44,2311462
MOR	2004	2	10	2310,33845	56,7	55,688798	46,5357069
MOR	2005	2	11	2358,44358	52,2	53,822701	51,2966386
MOR	2006	2	12	2507,67466	51,5	53,143778	53,5011573
MOR	2007	2	13	2566,2167	56,4	47,922839	59,9055394
MOR	2008	2	14	2686,2283	55,6	48,02199	67,7898583
MOR	2009	2	15	2765,85615	57,7	42,743001	50,5239137
MOR	2010	2	16	2834,20472	59,2	50,225896	57,019984
MOR	2011	2	17	2942,03882	59,6	48,910802	65,0348629
MOR	2012	2	18	2987,31592	60,2	47,79306	67,4877263
MOR	2013	2	19	3077,31501	59,6	48,620462	62,8702049

MOR	2014	2	20	3113,79941	58,3	51,681349	63,7731446
MOR	2015	2	21	3209,71471	60,1	58,619874	59,7255429
MOR	2016	2	22	3204,86465	61,3	54,836699	62,0622208
TUN	1995	3	1	2432,31251	63,4	69,286257	74,1894046
TUN	1996	3	2	2566,12859	63,9	71,636364	67,4722122
TUN	1997	3	3	2668,81055	63,8	70,242608	64,9415113
TUN	1998	3	4	2762,55429	63,9	68,718563	64,613858
TUN	1999	3	5	2897,98369	61,1	69,294312	62,5270071
TUN	2000	3	6	3004,61077	61,3	68,285281	67,1395389
TUN	2001	3	7	3091,10277	60,8	69,587575	73,2345046
TUN	2002	3	8	3107,02064	60,2	72,163494	70,8670441
TUN	2003	3	9	3228,46383	58,1	73,573543	68,9784045
TUN	2004	3	10	3403,10523	58,4	75,558095	72,1624266
TUN	2005	3	11	3492,16594	55,4	79,635729	73,3448841
TUN	2006	3	12	3641,5434	57,5	77,924438	77,6697521
TUN	2007	3	13	3847,40697	60,3	79,402586	88,0659709
TUN	2008	3	14	3968,35256	60,1	78,414081	97,9975018
TUN	2009	3	15	4044,62969	58	75,644137	77,1864215
TUN	2010	3	16	4140,15177	58,9	73,942333	87,7210078
TUN	2011	3	17	4014,91679	58,5	74,510988	91,2432184
TUN	2012	3	18	4127,40078	58,6	69,501532	92,0831809
TUN	2013	3	19	4196,75249	57	70,159141	89,4628074
TUN	2014	3	20	4265,14557	57,3	67,487728	87,3819729
TUN	2015	3	21	4264,51604	57,7	69,596157	79,4637612
TUN	2016	3	22	4265,37199	57,6	69,736915	78,5350424

المصدر: البيانات مأخوذة من صندوق النقد الدولي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي.

RANKING THE WORLD BY ECONOMIC FREEDOM

Rank	Country	Overall Score
1	Hong Kong	88.6
2	Singapore	87.8
3	New Zealand	81.6
4	Switzerland	81.0
5	Australia	80.3
6	Canada	78.0
7	Chile	77.7
8	Ireland	77.3
9	Estonia	77.2
10	United Kingdom	76.4
11	United States	75.4
12	Denmark	75.3
13	Lithuania	75.2
14	Taiwan	74.7
15	Mauritius	74.7
16	Netherlands	74.6
17	Germany	74.4
18	Bahrain	74.3
19	Luxembourg	73.9
20	Iceland	73.3
21	Czech Republic	73.2
22	Japan	73.1
23	Georgia	72.6
24	Finland	72.6
25	United Arab Emirates	72.6
26	Sweden	72.0
27	South Korea	71.7
28	Austria	71.7
29	Malaysia	71.5
30	Botswana	71.1
31	Bahamas	70.9
32	Norway	70.8
33	Colombia	70.8
34	Qatar	70.7
35	Israel	70.7
36	Latvia	70.4
37	Macau	70.1
38	Saint Lucia	70.0
39	Poland	69.3
40	Saint Vincent and the Grenadines	68.8
41	Uruguay	68.8
42	Cyprus	68.7
43	Spain	68.5
44	Belgium	68.4
45	Barbados	68.3
46	Jordan	68.3
47	Macedonia	67.5
48	Jamaica	67.5
49	Peru	67.4
50	Costa Rica	67.4
51	Brunei Darussalam	67.3
52	Oman	67.1
53	Dominica	67.0
54	Armenia	67.0
55	Malta	66.7
56	Slovakia	66.6
57	Cabo Verde	66.5
58	Hungary	66.0
59	Albania	65.9
60	Bulgaria	65.9
61	Romania	65.6
62	Mexico	65.2
63	El Salvador	65.1
64	Portugal	65.1
65	Montenegro	64.9
66	Panama	64.8
67	Thailand	63.9
68	Kazakhstan	63.6
69	Samoa	63.5
70	Philippines	63.1
71	Rwanda	63.1
72	Ghana	63.0
73	Trinidad and Tobago	62.9
74	Kuwait	62.7
75	France	62.3
76	Seychelles	62.2
77	Serbia	62.1
78	Saudi Arabia	62.1
79	Turkey	62.1
80	South Africa	61.9
81	Namibia	61.9
82	Guatemala	61.8
83	Paraguay	61.5
84	Kosovo	61.4
85	Morocco	61.3
86	Italy	61.2
87	Madagascar	61.1
88	Dominican Republic	61.0
89	Vanuatu	60.8
90	Slovenia	60.6
91	Azerbaijan	60.2
92	Côte d'Ivoire	60.0
93	Sri Lanka	59.9
94	Swaziland	59.7
95	Tonga	59.6
96	Kyrgyz Republic	59.6
97	Bhutan	59.5
98	Lebanon	59.5
99	Indonesia	59.4
100	Mongolia	59.4
101	Benin	59.3
102	Uganda	59.3
103	Croatia	59.1
104	Burkina Faso	59.1
105	Gabon	59.0
106	Zambia	58.8
107	Fiji	58.8
108	Bosnia and Herzegovina	58.6
109	Nicaragua	58.6
110	Tanzania	58.5
111	Senegal	58.1
112	Cambodia	57.9
113	Honduras	57.7
114	Tunisia	57.6
115	Kenya	57.5
116	Nigeria	57.5
117	Moldova	57.4
118	Belize	57.4
119	Gambia	57.1
120	São Tomé and Príncipe	56.7
121	Mali	56.5
122	Brazil	56.5
123	India	56.2
124	Djibouti	56.0
125	Egypt	56.0
126	Pakistan	55.9
127	Guyana	55.4
128	Mauritania	54.8
129	Niger	54.3
130	Cameroon	54.2
131	Vietnam	54.0
132	Maldives	53.9
133	Burundi	53.9
134	Suriname	53.8
135	Togo	53.6
136	Guinea	53.3
137	Bangladesh	53.3
138	Greece	53.2
139	Mozambique	53.2
140	Papua New Guinea	53.2
141	Comoros	52.4
142	Sierra Leone	52.3
143	Liberia	52.2
144	China	52.0
145	Guinea-Bissau	51.8
146	Malawi	51.8
147	Micronesia	51.8
148	Ethiopia	51.5
149	Tajikistan	51.3
150	Haiti	51.3
151	Nepal	50.9
152	Lesotho	50.6
153	Russia	50.6
154	Algeria	50.1
155	Laos	49.8
156	Angola	48.9
157	Belarus	48.8
158	Burma	48.7
159	Ecuador	48.6
160	Bolivia	47.4
161	Solomon Islands	47.0
162	Ukraine	46.8
163	Congo, Dem. Rep. of	46.4
164	Chad	46.3
165	Kiribati	46.2
166	Uzbekistan	46.0
167	Timor-Leste	45.8
168	Central African Republic	45.2
169	Argentina	43.8
170	Equatorial Guinea	43.7
171	Iran	43.5
172	Congo, Rep. of	42.8
173	Eritrea	42.7
174	Turkmenistan	41.9
175	Zimbabwe	38.2
176	Venezuela	33.7
177	Cuba	29.8
178	North Korea	2.3
N/A	Afghanistan	N/A
N/A	Iraq	N/A
N/A	Libya	N/A
N/A	Liechtenstein	N/A
N/A	Somalia	N/A
N/A	Sudan	N/A
N/A	Syria	N/A
N/A	Yemen	N/A

ECONOMIC FREEDOM SCORE

- 80-100 FREE
- 70-79.9 MOSTLY FREE
- 60-69.9 MODERATELY FREE
- 50-59.9 MOSTLY UNFREE
- 0-49.9 REPRESSED

المصدر: مؤسسة **The Heritage Foundation** لعام 2016.

الملحق رقم 01:

```
. regress LGDP lEFI lTTE lEOPEN
```

Source	SS	df	MS		
				Number of obs	= 66
				F(3, 62)	= 83.33
Model	3.98061864	3	1.32687288	Prob > F	= 0.0000
Residual	.987270704	62	.015923721	R-squared	= 0.8013
				Adj R-squared	= 0.7917
Total	4.96788934	65	.076429067	Root MSE	= .12619

LGDP	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
lEFI	-2.065755	.2461037	-8.39	0.000	-2.557709	-1.5738
lTTE	.2327742	.035576	6.54	0.000	.1616589	.3038895
lEOPEN	.696706	.0684355	10.18	0.000	.5599053	.8335067
_cons	12.57614	1.095323	11.48	0.000	10.38662	14.76566

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برمجية STATA 14.

الملحق رقم 02:

```
. global id id

. global t t

. global ylist LGDP

. global xlist lEFI lTTE lEOPEN

. describe $id $t $ylist $xlist

              storage   display    value
variable name   type    format     label      variable label
------------------------------------------------------------------------------
id              byte    %10.0g                id
t               byte    %ty                   t
LGDP            float   %9.0g
lEFI            float   %9.0g
lTTE            float   %9.0g
lEOPEN          float   %9.0g
```

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برمجية STATA 14.

الملحق رقم 03:

```
. summarize $id $t $ylist $xlist
```

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
id	66	2	.8227534	1	3
t	66	11.5	6.392905	1	22
LGDP	66	8.082915	.2764581	7.451354	8.48213
lEFI	66	4.057902	.0668433	3.889777	4.169761
lTTE	66	4.436748	.463654	3.755205	5.539438
lEOPEN	66	4.10022	.2294571	3.648721	4.584942

```
. sort $id $t

. xtset $id $t
       panel variable:  id (strongly balanced)
        time variable:  t, 1 to 22
                delta:  1 year
```

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برمجية STATA 14.

الملحق رقم 04:

```
. xtdescribe

      id:  1, 2, ..., 3                                      n =          3
       t:  1, 2, ..., 22                                     T =         22
           Delta(t) = 1 year
           Span(t)  = 22 periods
           (id*t uniquely identifies each observation)

Distribution of T_i:   min      5%     25%       50%       75%     95%      max
                        22      22      22        22        22      22       22
```

Freq.	Percent	Cum.	Pattern
3	100.00	100.00	1111111111111111111111
3	100.00		xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برمجية STATA 14.

الملحق رقم 05:

```
. xtsum $id $t $ylist $xlist
```

Variable		Mean	Std. Dev.	Min	Max	Observations	
id	overall	2	.8227534	1	3	N =	66
	between		1	1	3	n =	3
	within		0	2	2	T =	22
t	overall	11.5	6.392905	1	22	N =	66
	between		0	11.5	11.5	n =	3
	within		6.392905	1	22	T =	22
LGDP	overall	8.082915	.2764581	7.451354	8.48213	N =	66
	between		.2618667	7.793994	8.304625	n =	3
	within		.1732328	7.729386	8.362859	T =	22
lEFI	overall	4.057902	.0668433	3.889777	4.169761	N =	66
	between		.0482252	4.002246	4.087308	n =	3
	within		.0537934	3.915332	4.16653	T =	22
lTTE	overall	4.436748	.463654	3.755205	5.539438	N =	66
	between		.4857321	4.047376	4.981044	n =	3
	within		.2350845	3.579804	4.995141	T =	22
lEOPEN	overall	4.10022	.2294571	3.648721	4.584942	N =	66
	between		.2119829	3.950178	4.342729	n =	3
	within		.1491035	3.798521	4.366455	T =	22

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برمجية STATA 14.

الملحق رقم 06:

```
. reg $ylist $xlist
```

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	66
				F(3, 62)	=	83.33
Model	3.98061864	3	1.32687288	Prob > F	=	0.0000
Residual	.987270704	62	.015923721	R-squared	=	0.8013
				Adj R-squared	=	0.7917
Total	4.96788934	65	.076429067	Root MSE	=	.12619

LGDP	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
lEFI	-2.065755	.2461037	-8.39	0.000	-2.557709	-1.5738
lTTE	.2327742	.035576	6.54	0.000	.1616589	.3038895
lEOPEN	.696706	.0684355	10.18	0.000	.5599053	.8335067
_cons	12.57614	1.095323	11.48	0.000	10.38662	14.76566

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برمجية STATA 14.

الملحق رقم 07:

```
. xtreg $ylist $xlist, pa

Iteration 1: tolerance = .03827324
Iteration 2: tolerance = .10798773
Iteration 3: tolerance = .20520991
Iteration 4: tolerance = .11729863
Iteration 5: tolerance = .01701944
Iteration 6: tolerance = .00149421
Iteration 7: tolerance = .00012338
Iteration 8: tolerance = .00001013
Iteration 9: tolerance = 8.319e-07

GEE population-averaged model                   Number of obs      =         66
Group variable:                         id      Number of groups   =          3
Link:                             identity      Obs per group:
Family:                           Gaussian                    min =         22
Correlation:                  exchangeable                    avg =       22.0
                                                              max =         22
                                                Wald chi2(3)       =     202.48
Scale parameter:                  .0617948      Prob > chi2        =     0.0000
```

LGDP	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
lEFI	-.8107701	.2332824	-3.48	0.001	-1.267995	-.3535451
lTTE	-.1376751	.0508288	-2.71	0.007	-.2372976	-.0380525
lEOPEN	.8393422	.0754352	11.13	0.000	.6914919	.9871925
_cons	8.542283	1.015269	8.41	0.000	6.552391	10.53217

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برمجية STATA 14.

الملحق رقم 08:

```
. xtreg $ylist $xlist, be
note: lEFI omitted because of collinearity

Between regression (regression on group means)  Number of obs      =         66
Group variable: id                              Number of groups   =          3

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.0584                                         min =         22
     between = 1.0000                                         avg =       22.0
     overall = 0.5232                                         max =         22

                                                F(2,0)             =          .
sd(u_i + avg(e_i.))=          0                 Prob > F           =          .
```

LGDP	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
lEFI	0	(omitted)				
lTTE	.5097367	.	.	.	.	.
lEOPEN	.6027948	.	.	.	.	.
_cons	3.349751	.	.	.	.	.

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برمجية STATA 14.

الملحق رقم 09:

```
. xtreg $ylist $xlist, fe

Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =        66
Group variable: id                              Number of groups   =         3

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.7636                                         min =        22
     between = 0.0168                                         avg =      22.0
     overall = 0.2127                                         max =        22

                                                F(3,60)            =     64.60
corr(u_i, Xb)  = -0.3455                        Prob > F           =    0.0000
```

LGDP	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
lEFI	-.7493113	.2415671	-3.10	0.003	-1.232517	-.2661051
lTTE	-.1545925	.0529484	-2.92	0.005	-.2605051	-.04868
lEOPEN	.8499746	.0777974	10.93	0.000	.6943567	1.005593
_cons	8.324352	1.039539	8.01	0.000	6.244964	10.40374
sigma_u	.29839281					
sigma_e	.08766766					
rho	.92054064	(fraction of variance due to u_i)				

```
F test that all u_i=0: F(2, 60) = 34.23                     Prob > F = 0.0000
```

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برمجية STATA 14.

الملحق رقم 10:

```
. reg D.($ylist $xlist), noconstant
```

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	63
				F(3, 60)	=	0.24
Model	.000843882	3	.000281294	Prob > F	=	0.8649
Residual	.069009924	60	.001150165	R-squared	=	0.0121
				Adj R-squared	=	-0.0373
Total	.069853805	63	.001108791	Root MSE	=	.03391

D.LGDP	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
lEFI D1.	-.106848	.1252855	-0.85	0.397	-.3574563	.1437603
lTTE D1.	-.0044166	.0282993	-0.16	0.877	-.0610236	.0521904
lEOPEN D1.	.00672	.0503111	0.13	0.894	-.0939172	.1073571

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برمجية STATA 14.

الملحق رقم 11:

```
. xtreg $ylist $xlist, re theta

Random-effects GLS regression                   Number of obs      =        66
Group variable: id                              Number of groups   =         3

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.5756                                         min =        22
     between = 0.9963                                         avg =      22.0
     overall = 0.8013                                         max =        22

                                                Wald chi2(3)       =    249.98
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2        =    0.0000
theta          = 0
```

LGDP	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
lEFI	-2.065755	.2461037	-8.39	0.000	-2.548109	-1.5834
lTTE	.2327742	.035576	6.54	0.000	.1630466	.3025018
lEOPEN	.696706	.0684355	10.18	0.000	.5625748	.8308372
_cons	12.57614	1.095323	11.48	0.000	10.42934	14.72293
sigma_u	0					
sigma_e	.08766766					
rho	0	(fraction of variance due to u_i)				

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برمجية STATA 14.

الملحق رقم 12:

```
. hausman fixed random
```

	Coefficients (b) fixed	(B) random	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
lEFI	-.7493113	-2.065755	1.316443	.
lTTE	-.1545925	.2327742	-.3873667	.0392159
lEOPEN	.8499746	.696706	.1532686	.0370001

```
                b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
     B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

  Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

              chi2(3) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                      =      100.15
            Prob>chi2 =      0.0000
            (V_b-V_B is not positive definite)
```

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برمجية STATA 14.

الملحق رقم 13:

```
. predict alphafehat, u

. sum alphafehat
```

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
alphafehat	66	4.97e-09	.2455037	-.2019145	.3427447

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برمجية STATA 14.

الملحق رقم 14:

```
. xtreg LGDP lEFI lTTE lEOPEN ,fe

Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =        66
Group variable: id                              Number of groups   =         3

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.7636                                         min =        22
     between = 0.0168                                         avg =      22.0
     overall = 0.2127                                         max =        22

                                                F(3,60)            =     64.60
corr(u_i, Xb)  = -0.3455                        Prob > F           =    0.0000
```

LGDP	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
lEFI	-.7493113	.2415671	-3.10	0.003	-1.232517	-.2661051
lTTE	-.1545925	.0529484	-2.92	0.005	-.2605051	-.04868
lEOPEN	.8499746	.0777974	10.93	0.000	.6943567	1.005593
_cons	8.324352	1.039539	8.01	0.000	6.244964	10.40374
sigma_u	.29839281					
sigma_e	.08766766					
rho	.92054064	(fraction of variance due to u_i)				

```
F test that all u_i=0: F(2, 60) = 34.23                     Prob > F = 0.0000
```

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برمجية STATA 14.

الملحق رقم 15:

```
. vif
```

Variable	VIF	1/VIF
lTTE	1.11	0.900389
lEFI	1.10	0.905272
lEOPEN	1.01	0.993493
Mean VIF	1.07	

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برمجية STATA 14.

الملحق رقم 16:

```
. xtcsd,pesaran abs

Pesaran's test of cross sectional independence =     4.259, Pr = 0.0000

Average absolute value of the off-diagonal elements =     0.524

. xttest3

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (3)  =        8.04
Prob>chi2 =      0.0452
```

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برمجية STATA 14.

الملحق رقم 17:

```
. xi:regress LGDP lEFI lTTE lEOPEN i.id, cluster()
i.id              _Iid_1-3            (naturally coded; _Iid_1 omitted)
```

Source	SS	df	MS		
				Number of obs	= 66
				F(5, 60)	= 117.28
Model	4.50675225	5	.90135045	Prob > F	= 0.0000
Residual	.461137092	60	.007685618	R-squared	= 0.9072
				Adj R-squared	= 0.8994
Total	4.96788934	65	.076429067	Root MSE	= .08767

LGDP	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
lEFI	-.7493113	.2415671	-3.10	0.003	-1.232517	-.2661051
lTTE	-.1545925	.0529484	-2.92	0.005	-.2605051	-.04868
lEOPEN	.8499746	.0777974	10.93	0.000	.6943567	1.005593
_Iid_2	-.5446592	.0659772	-8.26	0.000	-.6766332	-.4126852
_Iid_3	-.4835749	.0683297	-7.08	0.000	-.6202545	-.3468952
_cons	8.667097	1.014803	8.54	0.000	6.637188	10.697

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برمجية STATA 14.